ثنائيّة القوة والضّعف في التّعليل اللغويّ
عند ابن جنّي

سيف الدين الفقراء
قسم اللغة العربيّة – كلية الآداب
جامعة مؤتة – الأردن

• الملخّص

بـرزت ثنائيّـة القـوة والضّعـف في الفكـر اللغـويّ في مراحـل مبكّـرة مـن نشـأة الـدّرس اللغـويّ عنـد العـرب، وتطـوّرت في توظيفهـا في التّعليـل والتّوجيـه خـلال تطـوّر الـدّرس اللغـويّ، حتـى غـدت مظهـراً بـارزاً في التّفكـير اللغـويّ، وأصبحـت جـزءاً مـن النظريـة النّحويّـة في بعـض جوانبهـا، وهـي تمثّـل عنـد ابـن جنّـي ظاهـرة تشـيع مسـائلها في كثـير مـن القضايـا اللغويّـة التـي درسـها، وفي هـذه الدراسـة كشـف عـن مظاهـر هـذه القضيّـة عنـد ابـن جنّـي في كتابـه (الخصائـص).

لقـد بـيّن البحـث مفهـوم هـذه الثنائيّـة في العربيّـة، ومظاهـر تطوّرهـا في التّفكـير النّحـويّ قبـل ابـن جنّـي، لمعرفـة روافـد هـذه الثنائيّـة لـدى ابـن جنّـي، وعـرّج عـلى مظاهـر مـن قواعـد هـذه الثنائيّـة ومظاهرهـا في الـدّرس اللغـويّ، ودراسـة مسـائلها عنـد ابـن جنّـي في المسـتويات الصرفيّـة والنّحويّـة والدّلاليـة، وخلـص إلى أنّ هـذه الثنائيّـة كانـت متّكأ لابـن جنّـي في التّعليـل والتّوجيـه والتّفسـير، وتمـتّ هـذه الثنائيّـة بصِلـة قويّـة إلى ثنائيّـات كـبرى في التّفكـير اللغـويّ، مثـل الأصـل والفـرع، والإعـراب والبنـاء، والخفّـة والثّقـل. والتّعريـف والتّنكـير، وغيرهـا. وقـد بـرزت فكـرة التـدرّج في مراتـب القـوة والضّعـف في بعـض المسـائل التـيّ أشـار إليهـا ابـن جنّـي.

إنّ هـذه القضيّـة تشـكّل ظاهـرةً متنوعـةَ المسـائل في العربيّـة، وتتّسـم بغـزارة أمثلتهـا، وهـذا البحـث يهـدف إلى تحفيـز الباحثـين لدراسـة هـذا الموضـوع في الـدّرس اللغـويّ عنـد العـرب؛ لاسـتيفاء البحـث في مسـائلها ومظاهرهـا في العربيّـة.

الكَلِمَاتُ الدَّالة: الثنائيّة، القوة، الضعف، الأقوى، الأضعف، ابن جنّي.

*****

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصّلاة والسّلام على النّبيّ العظيم، وعلى آل بيته وصحابته الأطهار، أمّا بعد:

فلطالما شغلت تفكيري على طول ما اشتغلت فيه من دراسة في كتب اللغة مسألة الثنائيّات في الفكر النّحويّ، كالتّعريف والتّنكير، والمذكّر والمؤنّث، والمعرب والمبنيّ، والأصل والفرع، والجملة الاسميّة والجملة الفعلية، والمعلوم والمجهول، والخفّة والثّقل، والقريب والبعيد، والمعلوم والمجهول، وكنت أنصح طلبة الدراسات العليا بدراسة هذه الثنائيات، وهم يبحثون لهم عن موضوعات للبحث، واستحوذت بعض هذه الثنائيّات على تفكيري، فرأيت أن أنهض بدراسة بعضها ممّا غاب عن اهتمام العلماء، فشرعت في دراسة ثنائيّة القوة والضّعف، متزامناً ذلك مع دراسة ثانية عن ثنائيّة أخرى، لأسلط الضّوء على مسائل هذه الثّنائيّة، وهدفي من ذلك فتح الأفق للباحثين في استكمال ما بدأت به من دراسة هذا الموضوع عند ابن جنّي.

لقد كانت هذه الثنائيّة ميداناً لأبواب أفردها العلماء لمسائل من اللغة، منها ما جاء عند ابن جنّي في كتابه (الخصائص): باب في أضعف المعتلين، وباب في قوّة اللفظ لقوّة المعنى، وباب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد. وباب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين؛ أحدهما أقوى من صاحبه: أيجازان جميعاً فيه، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟ وهي أبواب سيكون لنا عوْد إليها في هذه البحث. وخصّص السّيوطيّ في (الأشباه والنظائر) باباً أسماه: (تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى)[1].

إنّ هذه الثنائيّة لم تحظَ بدراسات خاصة بها تكشف أبعادها في الدّرس اللغوي، إلّا دراستين؛ أمّا الأولى: فهي دراسة أحمد بشارات (قضيّة القوة

(١) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت:٩١١هـ): **الأشباه والنظائر في النحو**، وضع هوامشه: فريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص ١٤٩.

والضّعف وأثرها في التّعليل النّحويّ)[1]، وقد لامس فيها الباحث الكريم بعض مظاهر هذه الثنائيّة، ولكنّه ابتعد في دراسته إلى مسائل تتعلق بالخفّة والثّقل وبعض مظاهرهما في جانب الأصوات من حيث المماثلة، والمخالفة، والحركات، والإمالة، وقانون الجهد الأقل، وغير ذلك، ولم يعرجّ على هذا الموضوع بالمفهوم الذي حدّدتُه في هذه الدّراسة.

أمّا الدّراسة الثانية فهي لغيداء كاظم، عنوانها: (مفهوم القوة والضّعف في اللغة العربيّة)[2] تناولت فيه الباحثة مسائل من النبر، والمماثلة، وصفات الأصوات، والثّقل، والتّضعيف، والتّكرار، والرتبة، وطول الكلام، وغير ذلك، وعرّجت على مسائل مختصرة من هذه الثنائيّة في النّحو والصّرف.

وثمّة حديث لمحمد عبدالفتاح الخطيب عن القوة والضّعف في حديثه عن تصنيف العوامل في النحو العربيّ وفق ثلاثة معايير، وهي: معيار اللفظ والمعنى، ومعيار الأصالة والفرعيّة، ومعيار القوة والضّعف، وفصّلَ القول في المعيار الأخير من حيث قوّة العوامل في الفكر النحويّ، نحو قوّة العامل اللفظيّ، وضعف العامل المعنويّ، وقوّة عمل الأفعال وضعف عمل الأسماء، وتوسّط مرتبة عمل الحروف، وعرّج على درجات القوة في العوامل، وعلى الرغم من أهميّة هذه الفصل وعمق بحثه عند الخطيب، إلّا أنه محصور في باب العوامل فقط[3].

إنّ ثمّة دراسات تتصل بالقوة والضّعف في باب الأحكام التّقويميّة في اللغة، وأخرى في باب قوّة الأصوات وضعفها، وهذان الموضوعان خارجان عن ميدان دراستي وإطارها، وعلّة ذلك ما ذكرته في باب تحديد مفهوم هذه الثنائيّة.

(١) بشارات، أحمد سليمان: **قضية القوة والضعف وأثرها في التعليل النحويّ**، مجلة الثقافة والتنمية، القاهرة العدد (٤٨)، لسنة ٢٠١١م.

(٢) غيداء كاظم عبدالله: **مفهوم القوة والضعف في اللغة العربيّة**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، المجلد (٢٠) العدد٣، ٢٠١٧م.

(٣) الخطيب، محمدعبدالفتاح: **ضوابط الفكر النحويّ**، دار البصائر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م، ج٢، ص٤١-٤٨.

إنّ الـذي سـعيت إليـه في هـذه الدراسـة، وأنـا أبحـث في مسـائل هـذه الثنائيّـة، أسـئلة أردتُ لهـا أجوبـةً:

فما مفهوم ثنائيّة القوة والضّعف؟

وما مظاهر استعمالاتها في الدّرس اللغويّ عند ابن جنّي؟

وكيف تناولها العلماء قبل ابن جنّي؟

وإلى أيّ مدى استثمر ابن جنّي هذه الثنائيّة في التّعليل؟

لقـد اتّخـذت مـن المنهـج الوصفـيّ التحليـليّ أداة في البحـث، فطفـت في مصـادر اللغـة أبحـث عـن مظاهـر هـذه الثنائيّـة، وتحليلهـا وتبويبهـا، وربطهـا بقضايـا أساسـية في التّفكـير النّحـويّ، لكشـف أبعادهـا لـدى ابـن جنّـي. وجعلـت البحـث في مباحـث أربعـة: أولهـا لمفهـوم القـوة والضّعـف، وثانيهـا لتطـوّر هـذه الثنائيّـة قبـل ابـن جنّـي، وثالثهـا لقواعـد هـذه الثنائيّـة، ورابـع هـذه المباحـث لمظاهـر هـذه الثنائيّـة عنـد ابن جنّي.

وجاء البحث في بنائه مشتملاً على الموضوعات التالية:

المبحث الأول: مفهوم القوة والضّعف في الفكر اللغويّ.

المبحث الثاني: ثنائيّة القوة والضّعف في التّفكير اللغويّ قبل ابن جنّي.

المبحث الثالث: قواعد ثنائيّة القوة والضّعف في الفكر اللغويّ.

المبحـث الرابـع: مظاهـر ثنائيّـة القـوة والضّعـف في التّعليـل اللغـويّ عنـد ابـن جنّـي. واشـتمل هـذا المبحـث عـلى موضوعـات فرعيّـة، موزعـة عـلى المسـائل الصرفيّـة، والنحويّـة، والدّلاليّـة.

وحسـبي مـن هـذا العمـل نصيـب المجتهـد مـن خطـأ أو صـواب، وأنـا مـن نذرتـه زُلفـى لـربّ العالمـيّن، وخدمـة للغـة قرآننـا الكريـم.

المبحث الأول:
مفهوم القوة والضّعف في الفكر اللغويّ

لا يحتاج الباحث إلى الغوص في المعانيّ اللغويّة للفظة القوة أو الضّعف، فكلتاهما متضادتان جاء في (الصحاح): «القوة: خلاف الضّعف، والقوة: الطاقة من الحبل، وجمعها قِوًى. ورجل شديد القوى، أي شديدُ أسرِ الخَلْقِ»[(١)]. وثمّة دلالات أخرى لهذا اللفظ، أمّا معنى الضّعف فهو «خلاف القوة. وقد ضَعُفَ فهو ضَعيفٌ، وأضْعَفَهُ غيره. وقومٌ ضِعافٌ وضُعَفاءُ وضَعَفَةٌ. واسْتَضْعَفَهُ، أي عدَّه ضَعيفاً»[(٢)]. وثمّة معانٍ غزيرة للفظ (ضعف) ومشتقاته جاءت المعاجم عليها بالتفصيل[(٣)].

لقد وردت هذه الثنائيّة في الفكر النّحويّ في باب التّعليل وتوجيه الاستعمالات، ووردت في باب الأحكام التّقويميّة، وسأقتبس هنا موضعاً واحداً لا يخلو من طول يشمل المصطلحين لأبين مظاهر هذه الثنائيّة في أحكام التّقويم اللغويّ، جاء في أمالي ابن الحاجب: «ويضمر العامل في خبر كان. وخصّ (كان) بالذّكر لئلّا يتوهّم أنّ أخواتها مثلها. ومثّل بقوله: إن خيراً فخير. وفي هذه المسألة أربعة أوجه: نصبهما، ورفعهما، ونصب الأول ورفع الثاني، ورفع الأول ونصب الثاني. أمّا نصب الأول فقوي على إضمار (كان)، وإنّما أضمرت (كان) دون غيرها؛ لأنّها كثرت في الاستعمال، ولما كثُر في الاستعمال شأنٌ في التّخفيف، أو لأنّ معناها إذا حذفت لا يخلّ، فجاز فيها الحذف لذلك. وأمّا الرفع في الأول فضعيف، وله وجهان: أحدهما: وهو الأضعف،

(١) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: ٣٩٣هـ): **الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧ هـ١٩٨٧م، ج٦، ص٤٦٩ (قوا).

(٢) الجوهري: **الصحاح**، ج٤، ص١٣٩٠ (ضعف).

(٣) انظر: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي(ت: ٧١١هـ): **لسان العرب**، ج٩، ط٣، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ، ص ٢٠٣-٢٠٥ (ضعف). الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني (ت: ١٢٠٥هـ): **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: فراج أحمد عبدالستار وآخرين، ط١، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، ج٢٤،ص ٤٨-٥٠ (ضعف).

هو الذي ذكره صاحب الكتاب، فقال: تقديره كان خيراً. وضعّفه عن الرفع من وجهين، أحدهما: أنّه قدّر الفعل الماضي مع وجود الفاء وهو متعذّر؛ إذ لا يقال: إن أكرمتني فأكرمتك. الثّاني: أنّ حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء أقرب من حذف الفعل والفاعل. فتحقّق من ذلك أنّ نصب الأول ورفع الثاني هو الوجه؛ لأنّك جمعت فيه بين وجهيها القويين. وعكس ذلك ضعيف فيهما جداً؛ لأنّك جمعت فيهما بين وجهيهما الضّعيفين»[1].

إنّ هذه الثنائيّة في القوة والضّعف ذات الوظيفة التّقويميّة في الحكم على اللغة ومظاهر استعمالاتها، أو على التوجيه اللغويّ أو على أراء العلماء لن تكون ميداناً لهذه الدراسة، وذلك لسببين: أولهما أنّ أحكام التّقويم اللغويّ حظيت بدراسات غزيرة وجاءت على مصطلحي الأضعف والأقوى بما يغني عن التكرار[2]، أمّا ثاني الأسباب فبحث ينهض به الباحث في مجال توظيف أفعل التّفضيل في أحكام التّقويم اللغويّ.

وثمّة ثنائيّة أخرى في التّفكير النّحويّ تحمل اسم القوة والضّعف تتّصل بصفات الأصوات وقوتها وضعفها، سواء ما يتعلق منها بالجهر أو الهمس، أو ما يتّصل بالشدّة والرخاوة، أو الصّفير والتّفشي، والاستعلاء والإطباق، أو غير ذلك، وهذا المفهوم لن يكون من اهتمام الدراسة لشيوعه في الدّرس اللغويّ وكثرة الدراسات فيه، فقد أشار إليه العلماء من قبلُ، وخصّه مكيّ القيسي بحديث في (الكشف) و(الرعاية)[3]، وحظي باهتمام علماء الأصوات، وعلماء

(١) ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر (ت: ٦٤٦هـ): **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م، ج١، ص ٤٠٩–٤١٠.

(٢) منها: دراسة نزار حميداوي: (**الأحكام التقويمية في النحو العربيّ**) ٢٠٠١م، ودراسة زهير سلطان: (**المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة**) ودراسة صباح السامرائي (**الأحكام النوعية والكمية في النحو العربيّ**) ٢٠١٢م، وغيرها.

(٣) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ): **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ١٣٧–١٣٨. و: **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**، تحقيق: أحمد حسن فرحات، ط٣، دار عمّار، عمّان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٩٦م. ص١١٨–١٢٠.

التّجويد، وحظي بدراسات لغوية معاصرة كشفت مظاهر القوة والضّعف في الأصوات، منها كتاب: (مفهوم القوة والضّعف في أصوات العربيّة) لمحمد الجبوري، وغيرها[1].

إنّ مفهوم القوة والضّعف في التّفكير اللغويّ نقصد منه في هذه الدراسة تلك الأحكام بالقوة أو الضعف التي أطلقها العلماء على الألفاظ، أو التراكيب والاستعمالات اللغويّة؛ بقصد التّعليل أو التّفسير، وهم يوجّهون الاستعمالات من غير قصد تقويمها، نحو قولهم: باب في أضعف المعتلين، وهو اللام؛ لأنّها أضعف من العين[2]. وقولهم: «إنّ حُرُوف الْجَزْم أَضْعَف من حُرُوف الْجَرّ، لِأَن الْفِعْل أَضْعَف من الِاسْم»[3]. وقولهم: «وعوامل الأفعال باتفاق من الجميع أضعف من عوامل الأسماء، وأضعفُ إعراب الأسماء الخفض؛ لأنّه لا يتصرّف المخفوض تصرّف المرفوع والمنصوب»[4]. وقالوا في عمل المصدر: « إنّ المنوَّن أقوى، ثمّ المضاف، ثم ذو الألف واللام. وإنّما يعنون: أقوى في القياس. صَرَّح بذلك صاحب)الإيضاح) لموافقته الفعلَ في التنكير»[5].

لقد عرّف الرماني القوة والضّعف في باب الحدود في كتابه (منازل الحروف) بقوله: «القوة خَاصَّة يُمكن بهَا مَا لَا يُمكن بِمَا هُوَ نقيض صفتهَا، فالاسم أقوى

(١) انظر: بني مصطفى، عبير: صفات قوة الأصوات عند سيبويه، **مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث** الإنسانيّة، المجلد ٢٢، العدد الأول، ٢٠١٤م، ص٨٧-١١٠. بشارات: قضية القوة والضعف وأثرها في التعليل النحويّ، ص١-٣٠، والدجيلي منير، والحريزي، عائد كريم: نظرية القوة والضعف في الأصوات عند أبي علي الفارسي في كتابه الإغفال، **مجلة اللغة العربية وآدابها**، جامعة الكوفة، الكوفة، العدد١٢، ص١٥-٢٦.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ): **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بغداد، ١٩٩٠م، ج٢،ص ٤٨٦.

(٣) ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله بن العباس (ت: ٣٨١هـ): **علل النحو**، تحقيق:محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص ١٤٩.

(٤) الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي (ت: ٣٣٧هـ): **اللامات**، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ج١، ص ٩٥.

(٥) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت: ٧٩٠هـ): **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، الجزء الرابع، تحقيق : محمد إبراهيم البنا، عبدالمجيد قطامش، ص ٢١٤.

مـن الْفِعْـل؛ لِأَنَّـهُ يُمكـن أَن يسْـتَغْنى بِالِاسْـم عَـن الْفِعْـل فِي الْفَائِـدَة، وَلَا يُمكـن أَن يسْـتَغْنى بِالْفِعْـل، وَالْبَيَـان عَـن الـشَّيْء فِي عينـه أقـوى مـن الْبَيَـان عَنـهُ فِي الْجُمْلَـة؛ لِأَنَّـهُ يُمكـن الْإِشَـارَة إِلَيْـه إِذا وَلَا يُمكـن بِالْجُمْلَـة، وَالْفِعْـل أقـوى فِي الْعَمَـل مـن الِاسْـم؛ لِأَنَّـه يُمكـن أَن يـدلّ بِـه عـلى أَنّـه عَامـل فِي كلّ مَوضِـع يَقـع فِيـه، وَلَيْـسَ ذَلِـك فِي الِاسْـم. الضعْـف نُقْصَـان القـوة عَـن الْحَـد وَهِـي عَلَيْـهِ كَـذَا، والنّـادر أَضْعَـف مـن المطّـرد فِي الْبَيَـان»[1].

لقـد عـدّ بعـض العلـماء القـوة والضّعـف مـن العلـل النّحويّـة، كـما فعـل الزجاجـيّ فيـما ذكـره مـن تعليـل إضافـة الظـروف إلى الجمـل[2]، ومثلـه مـا يطالعنـا بـه ابـن الـورّاق في تعليـل إلغـاء إعـمال(إذاً) لضعفهـا عـن الأفعـال[3]، وتعليـل تغليـب حكـم الاسـمية عـلى (حبذا) عـلى رأي بعـض العلـماء[4]، وتعليـل جـواز تَقْدِيـم الْمَفْعُول عـلى الْفِعْـل لقـوّة الْفِعْـل[5].

إنّ هـذه الثنائيّـة اسـتقرت في التّفكـير اللغـويّ، وشـكلت ملمحـاً راسـخاً في منهـج العلـماء في التّعليـل والتّفسـير، وإذا مـا اسـتثنينا الدراسـات المتعلّقـة بقضيـة القـوة والضّعـف في الأصـوات، وقضيّـة الأحـكام التّقويميّـة؛ فحسـب علمـي لم تحـظ هـذه الثنائيّـة بدراسـات خاصـة بهـا تكشـف أبعادهـا في الـدّرس اللغـويّ إلّا دراسـتين أشرت إليهـما، إضافـة إلى حديـث محمـد الخطيـب عـن هـذه الثنائيّـة في تناولـه العامل النحويّ.

(١) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي (ت: ٣٨٤هـ): **رسالة منازل الحروف**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط١، دار الفكر، عمان، ص ٧١.

(٢) الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ): **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، ص ١١٤.

(٣) ابن الوراق : **علل النحو**، ص ١٩١. وانظر: عمر خزعل جاسم: **كتب العلة النحويّة التراثيّة، دراسة موازنة**، رسالة ماجستير، جامعة ديالي، إشراف: مهدي عبيد جاسم، ٢٠١٣م، ص١٤٣.

(٤) ابن الوراق : **علل النحو**، ص ٢٩٧.

(٥) ابن الوراق : **علل النحو**، ص ٣٧٢.

المبحث الثاني:
ثنائيّة القوة والضّعف في التّفكير اللغويّ قبل ابن جنّي:

طالعتنا ثنائيّة القوة والضّعف في مسائل قليلة في بداية التّفكير اللغويّ، فقد جاءت مسائل قليلة جداً في كتاب العين للخليل (ت: ١٧٠هـ) تستند إلى هذه الثنائيّة، وغلب على هذه المسائل الطابع الصوتيّ، ومن ذلك تعليله لاستعمال الهمزة لتحقيق المغايرة في الفعل المتماثل الأصوات نحو قوله: «فصار(دَدِد) نعتاً للداعِب اللاعب، فإذا أرادوا اشتقاق الفعل منه لم يَنْقَدْ لِكَثْرة الدالات فيفصلون بين حرفَي الصدر بهمزة فيقولون: دَأْدَدَ يُدَأْدِدُ، وإنَّما اختاروا الهمزة لأنّها **أقوى** من سائر الحروف الجوفية»[(١)]. وثمّة مواضع أخرى وردت عند الخليل تستند إلى هذه الثنائيّة[(٢)]، غير انّه لم يتجاوز المعطيات الصوتيّة في تسخير هذه الثنائيّة في التوجيه. وفي كتاب (الجمل) المنسوب للخليل تظهر مسائل واضحة من هذه الثنائيّة، منها ما ذكره من أنّ: ألف الاِسْتِفْهَام أقوى من ألف الْوَصْل[(٣)]، والنَّافِي فِي مَا أقوى مِنْهُ فِي لا[(٤)]، وألف النفس (المتكلّم) أقوى من ألف الوصل؛ لتحرك الأولى وسكون الثانية في الأصل[(٥)].

وإذا ما انتقلنا إلى سيبويه (ت: ١٨٠هـ) وجدنا هذه الثنائيّة تبرز بقوّة في (الكتاب)، ومنها مسائل في باب التّقويم اللغويّ في الحكم على الاستعمالات من حيث القوة والضّعف، وهي لا تدخل في حيز الدّراسة، وثمّة مظاهر بيّنة

(١) الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو (ت: ١٧٠هـ): **كتاب العين**، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ج٨، ص٩١.

(٢) الفراهيدي،: **كتاب العين**، ج١، ص١٧.

(٣) الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو (ت: ١٧٠هـ): **الجمل**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥، القاهرة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م، ص٢٥١.

(٤) الفراهيدي،: **الجمل**، ص٣٢٣.

(٥) الفراهيدي،: **الجمل**، ص٢٥٢.

في الجانب الصوتيّ وصفات الأصوات، وهي ممّا استثنيته من إطار البحث، وهناك مواطن جليّة لثنائيّة القوة والضّعف في التّعليل اللغويّ عند سيبويه، ومن ذلك حديثه عن عمل بعض الصفات التي لم تقو قوّة الفعل وأسماء الفاعلين والمفعولين في العمل، وقد أفرد لذلك باباً قال فيه: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فِعْلُ فاعل، ولا يتعدَّى فعلُه إلى مفعول آخَر، وما يَعْملُ من أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ عَمَلَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العملَ، وما يَجري من الصفات التي لم تَبلغ أن تكون في **القوة** كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تَجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعولٍ مَجراها، وما أُجرى مُجرى الفعل، وليس بفعل ولم **يَقْوَ قُوَّتَه**، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك، ولا الصفَّاتِ التي هي من لفظ أحداث الأسماء، وتكون لأَحداثها أمثلةٌ لما مضى ولّما لم يَمْض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في **القوة** كأسماء الفاعلين والمفعولين، التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدِّي إلى مفعول مَجراها، وليست لها **قوّة** أسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا هذه الصفات، كما أنّه لا **يقوى قوّة** الفعل ما جرى مجراها وليس بفعل»[1].

إنّ هذه الثنائيّة حاضرة في التّفكير اللغويّ عند سيبويه في مسائل متعددّة يطول بنا التفصيل فيها لو أردنا اقتباسها، منها: ما ذكره من إضافة (لَدُ) إلى (شول) في بعض الأوجه، وجعله كالمصدر، وإن لم يكن في قوّة المصادر؛ لأنّه لا يتصرّفُ تصرّفَها[2]. وتقبيحه للفصل بين العدد وتمييزه؛ لأنّه لم يقو قوّة الفاعل في قولهم: «ولو قال: أتاكَ ثلاثون اليوم درهماً، كان قبيحاً في الكلام، لأنّه لا يقوى قوّة الفاعل»[3]، وتقبيحه تقديم معمول اسم الفعل عليه في مثل قولهم:

(١) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ): **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ج١، ص٣٣.

(٢) سيبويه: **الكتاب**، ج١، ص ٢٦٥.

(٣) سيبويه: **الكتاب**، ج٢، ص ١٥٨.

زيداً عليك، لأنّه لا يقوى قوّة الفعل[١]، ومن القواعد التي أرساها سيبويه في مجال هذه الثنائيّة: أنّ للمتحرك قوّة ليست للساكن[٢]، وأنّ المضمر لا يقوى قوّة المظهر[٣]، و(ما) لا تقوى قوّة ليس[٤]، والصفة لا تقوى قوّة الاسم[٥]. وغير ذلك كثير من القواعد التي تدفعنا إلى القول: إنّ سيبويه هو أول من أرسى دعائم هذه الثنائيّة في التّفكير اللغويّ.

لقد برزت هذه الثنائيّة عند الفرّاء (ت: ٢٠٧هـ) في مسائل تتّصل بأحكام التّقويم اللغويّ في الترجيح بين الاستعمالات وتوجيهها في الغالب، غير أنّنا لا نعدم مسائل كانت فيها هذه الثنائيّة مدخلاً للتعليل، وإن كانت لا ترقى إلى درجة سيبويه من حيث الشيوع، ومن ذلك مسألة العطف على موضع اسم إنّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصارى﴾ (المائدة: ٦٩)، فيرى الفراء نقلاً عن الكسائي أنّ (إنّ) ضعيفة في العمل لا تصل إلى الخبر[٦]، ومنه ما عده في قراءة العامة (مطلَع) بالفتح أقوى في القياس من (مطلِع) بالكسر؛ لأنّ المطلَع هو الطلوع[٧].

إنّ طبيعة كتاب الفراء ومنهجه في الدراسة هما سبب قلّة مسائل هذه الثنائيّة في غير الأحكام التّقويميّة، وهذا ما ينطبق على الأخفش (ت: ٢١٥هـ) الذي تلاشت عنده مظاهر هذه الثنائيّة، باستثناء مسائل معدودة تتصل بأحكام التّقويم اللغوي[٨].

(١) سيبويه: **الكتاب**، ج١، ص ٢٥٣.
(٢) سيبويه: **الكتاب**، ج٣، ص ٣٥٦.
(٣) سيبويه: **الكتاب**، ج٣، ص ٤٧٨.
(٤) سيبويه: **الكتاب**، ج١، ص ١٢٢-١٢٣.
(٥) سيبويه: **الكتاب**، ج٣، ص ٥٦٣.
(٦) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧هـ): **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي،ج١، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ص ٣١١.
(٧) الفراء، **معاني القرآن**، ج٣، ص ٢٨١.
(٨) انظر: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت: ٢١٥هـ): **معانى القرآن**، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، ج١،ص ١١٨.

أمّا المبرّد (ت: ٢٨٥هـ) فقد برزت مظاهر من هذه الثنائيّة عنده مقرونة بالتّعليل أحياناً، نحو قوله في إلحاق نون التوكيد بالأفعال: «مَا يلْحق الْأَفْعَال أَضْعَف مِمَّا يلْحق الْأَسْمَاء؛ لِأَن الْأَفْعَال أَنت في إِدْخَال النُّون عَلَيْهَا مُخَيرٌ، إِلَّا مَا وَقع مِنْهَا في الْمُسْتَقْبل في الْقسم، والأسماء كل مَا ينْصَرف مِنْهَا، فالنون الَّتِي تسمى التَّنْوِين لَازِمَة فِيهِ، والأسماء هي الأول، وَالْأَفْعَال فروع ودواخل عَلَيْهَا»[1]. ومن مظاهرها عنده قوله في تصغير (حُبارى) على حُبير، وحذف آخرها: وَمَا دون الطّرف أقوى مِمَّا كَانَ طرفاً[2]، وقوله: «اعْلَم أَن الْأَفْعَال أدوات للأسماء تعْمل فِيهَا كَمَا تعْمل فِيهَا الْحُرُوف الناصبة والجارة، وَإِن كَانَت الْأَفْعَال أقوى في ذَلِك»[3]. وكذلك قوله: «وَلَا يكون الْفِعْل من بَنَات الْخَمْسَة الْبَتَّةَ إِنَّمَا يكون من الثَّلَاثَة وَالْأَرْبَعَة، وَمِثَال الْخَمْسَة للأسماء خَاصَّة؛ لقوّة الْأَسْمَاء وتمكنّها»[4]. إنّ هذه الثنائيات التي أطلقها المبرّد ومن قبله سيبويه شكّلت قواعد من مظاهر القوة والضّعف في التفكير اللغويّ فيما بعد.

وثمّة مواضع من هذه الثنائيّة برزت في توجيهات ابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، منها ما ذهب إليه من أنّ عين اللفظ أقوى من فائه، يقول في تصغير حيّة: «حُيَيَّةٌ، وهيَ في هذَا أَقوى منها في (حُيَيِّة)؛ لأَنَّ الياءَ الأُولى في موضع الفاءِ، وهيَ في تصغير «حَيَّة» في موضع العينِ، وموضعُ العينِ أَضعفُ مِنْ موضع الفاءِ»[5]. وبرزت هذه الثنائيّة عنده في توجيه مسائل في النّحو. ومنها قوله: «قال أبو العباس رحمه الله: ممّا يسأل عنه في هذا الباب قولك: إنْ كنتَ زرتني أَمسِ أكرمتُكَ اليومَ، فقد صار ما بعد)إنْ (يقع في معنى الماضي، فيقال للسائل عن

(١) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ) **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج٣،ص ١٨.

(٢) المبرد، **المقتضب**، ج٣، ص ٢٦٢.

(٣) المبرد، **المقتضب**، ج٤، ص ٨٠.

(٤) المبرد، **المقتضب**، ج٢، ص ١٠٩.

(٥) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت: ٣١٦هـ): **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيرو ت، ج ٣،ص ٣٦٣.

هـذا: ليـس هـذا مـن قبـل (إن) ولكـن لقـوّة كانَ، وأنّهـا أصـل الأفعـال وعبارتهـا جـازَ أن تقلـب (إنْ) فتقـول: إنْ كنـتَ أعطيتنـي فسـوفَ أكافئـكَ»[1].

لقـد ظهـر مصطلـح (أقـوى) جليـاً في التّفكـير اللغـويّ عنـد ابـن الـسراج في مسـائل لغويّـة متنوعـة، شـكلت فيـما بعـد مسـائل مـن قواعـد هـذه الثنائيّـة في التّفكـير اللغـويّ، منهـا أنّ إدغـام بعـض الأصـوات في الضـاد أقـوى مـن عـدم الإدغـام، والمعتـل وسـطاً أقـوى مـن المعتـل طرفـاً، واتصـال كـم بتميزهـا أقـوي مـن الفصـل في: كـم درهمـاً لـك؟ بـدل: كـم لـك درهمـاً؟ والعطـف عـلى المعنـى أقـوى في بعض الاستعمالات[2].

وهـذه الثنائيّـة نجـد لهـا صـدى عنـد الزجاجـيّ (ت: ٣٣٧هــ) ولعـلّ هـذا النّصّ المقتبـس فيـه إيجـاز لرسـوخ هـذه الثنائيّـة في الفكـر اللغـويّ عنـده، يقـول: «إعـراب الأفعـال محمـول عـلى إعـراب الأسـماء، وعوامـل الأفعـال باتفـاق مـن الجميـع أضعـف مـن عوامـل الأسـماء، وأضعـف إعـراب الأسـماء الخفـض؛ لأنّـه لا يتـصرّف المخفـوض تـصرّف المرفـوع والمنصـوب؛ لأنّ الخافـض لا يفـارق مخفوضـة كـما يفـارق الرافـع والناصـب المنصـوب والمرفوع، وكذلـك أجمعـوا عـلى أنّـه لا يجـوز إضـمار الخافـض لضعفـه، والجـزم في الأفعـال باتفـاق مـن الجميـع نظـير الخفـض في الأسـماء، فهـو أضعـف مـن الخفـض عـلى الأصـول المتفـق عليهـا؛ فلـما كان إضـمار الخافـض في الأسـماء غـير جائـز، كان إضـمار الجـازم في الأفعـال الـذي هـو أضعـف مـن الخافـض أشـدّ امتناعـاً»[3].

وفي مسـألة إضافـة أسـماء الزّمـان إلى الفعـل وظّـف الزجاجـي هـذه الثنائيـة بقـوّة في التعليـل، يقـول: «قـال الأخفـش: إنّـما أضيـف أسـماء الزمـان والمـكان إلى الأفعـال؛ لأنّ الأزمنـة كلهـا ظـروف للأفعـال والمصـادر، والظّـروف أضعـف الأسـماء فقوهـا بالإضافـة إلى الأفعـال. وهـذا قـول ضعيـف؛ لأنّ الأفعـال أضعـف مـن الأسـماء؛ لأنّ

(١) ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج٢، ص١٩٠.
(٢) ابن السراج: الأصول في النحو، ج٣، ص١٦٦. ج١، ص٣١٥، ج٣، ص٤٢٧، ج٢، ص٣٠٩.
(٣) الزجاجي: **اللامات**، ج ١، ص٩٥.

الضّعف والقوة في العربيّة إنّما هما في التمكّن والامتناع منه، والأسماء أمكن من الأفعال فلن تقويها إضافتها إلى الأفعال»[1].

فهذا النص لا يترك مجالاً للشكّ في رسوخ هذه الثنائيّة في التّفكير اللغويّ في مطلع القرن الرابع الهجريّ، وهو رسوخ يؤكده توافر مسائل أخرى تخضع لهذه الثنائيّة برزت بوضوح عند النحاس (ت: ٣٣٨هـ) في توجيه قوله تعالى: ﴿فالِقُ الْإِصْباحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْباناً ذلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ (الأنعام: ٩٦) يقول النحاس: «وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْباناً، نصبَ الشمسَ والقمرَ عطفاً على المعنى أي وجعل، والخفضُ بعيدٌ لضعف الخافض وأنّك قد فرّقت»[2].

ونجد القوة حاضرة عند النحاس في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْناهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى لِما لَبِثُوا أَمَداً﴾ (الكهف: ١٢)، يقول: «أَمَداً منصوب عند الفراء من جهتين: إحداهما التفسير، والأخرى بلبثهم أي بلبثهم أمداً، قال أبو جعفر: والجهة الأولى أولى لأنّ المعنى: عليها، فإن قال قائل: كيف جاز التفريق بين أحصى وأمداً؟ وقولك: مرّ بنا عشرون اليوم رجلاً قبيحٌ، فالجواب أنّ هذا **أقوى** من عشرين؛ لأنّ فيه معنى الفعل»[3].

إنّ الدليل على رسوخ هذه الثنائيّة في التّعليل النّحويّ تلك الأمثلة التي تطالعنا عند ابن الوراق، كقوله: «حُرُوف الْجَزْم أَضْعَف من حُرُوف الْجَرّ؛ لِأَنّ الْفِعْل أَضْعَف من الِاسْم، والجر على هَذَا يجوز أَن يكون أقوى من الْجَزْم، وعوامل الْجَرّ لا يجوز حذفهَا، وَمَا هُوَ أَضْعَف مِنْهَا أولى أَلا يحذف»[4].

(١) الزجاجي: **الإيضاح في علل النحو**، ص ١١٤.

(٢) النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ): **إعراب القرآن**، وضع حواشيه وعلق عليه: عبدالمنعم خليل إبراهيم ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ، ج٢،ص٢٣.

(٣) النَّحَّاس: إعراب القرآن، ج٢، ص٢٩٠.

(٤) ابن الوراق: علل النحو، ص١٤٩.

ومنها قوله: إنّ حروف الزيادة أضعف من الأصليّة[1]. والفتح أضعف الحركات[2]، وحروف المدّ أضعف من غيرها[3]، والحركة أقوى من السكون[4]، والوسط أقوى من الطرف[5]، واللفظ أقوى من المعنى[6]، والضمّ أقوى الحركات[7]، والخلاصة أنّ ابن الوراق استعمل مصطلح (أقوى) في أربعة وثلاثين موضعاً، واستعمل تعبير (قوّة، لقوّة، أو لقوته) في اثني عشر موضعاً، واستعمل مصطلح (أضعف) في أحد عشر موضعاً، واستعمل (ضعف) عشرات المرات، وجلّ هذه الاستعمالات تدخل في مفهوم الثنائيّة التي حددتها في هذه الدراسة.

إنّ هذا يعني أنّ هذه الثنائيّة استقرت ورسخت في الفكر النّحويّ في القرن الرابع الهجري، ووصلت إلى ابن جنّي ناضجة مكتملة الأركان، وقام بدوره بتوظيفها توظيفاً يكشف أبعادها في النظرية النّحويّة، ويبرز أثرها في التّعليل والتوجيه، واتخذ منها أداة في تفسير الاستعمالات اللغويّة. وكانت منطلقات التقوية والتضعيف تنطلق من قضايا تتصل بالأصل والفرع، ومسألة التلازم في مكونات التراكيب، أو الفصل بينها، ومن مسائل تتّصل بأمات الأبواب، وبعضها يستند إلى أحكام لا تخلو من بعد فلسفي مثل قولهم: اللفظ أقوى من المعنى.

(١) ابن الوراق: علل النحو، ص٥٢٤.
(٢) ابن الوراق: علل النحو، ص٢٧٠.
(٣) ابن الوراق: علل النحو، ص١٥٨.
(٤) ابن الوراق: علل النحو، ص٢٢٣.
(٥) ابن الوراق: علل النحو، ص٤٨٣.
(٦) ابن الوراق: علل النحو، ص٣٥٣.
(٧) ابن الوراق: علل النحو، ص١٨٤.

المبحث الثالث:

قواعد ثنائيّة القوة والضّعف في الفكر اللغويّ: إنّ استقراء استعمالات النّحاة واللغويين لمظاهر هذه الظاهرة، يدفعني إلى محاولة الإحاطة بما تيسّر لي من قواعد هذه الثنائيّة في النّحو، وسأقوم بتوثيقها من مصدر أو مصدرين فقط تجنباً للتكرار، ونفوراً من طول الاقتباسات، ولعلّ أشهر هذه القواعد تمثّلت في ما يأتي:

١- «المضاف إلى ضمير المتكلم أقوى تعريفاً من المضاف إلى ضمير المخاطب، والمضاف إلى ضمير المخاطب أقوى تعريفاً من المضاف إلى ضمير الغائب. والمضاف إلى ضمير الغائب أقوى تعريفاً من المضاف إلى المبهم، والأمر مبني على الخلاف، والمضاف إلى المبهم أقوى من المضاف إلى المعرّف باللام، والمضاف إلى المعرّف باللام أقوى من المضاف إلى المضاف»[(١)].

٢- اختلفوا في المعرّف باللام والمضاف أيهما أقوى، فقيل المعرف باللام أقوى تعريفاً؛ لأنّ تعريفه بالحرف الذي هو شديد الامتزاج به. وقال قوم: المضاف أقوى تعريفاً؛ لأنّ المضاف يوصف باللام كقولك: مررت بغلام زيد الظريف[(٢)].

٣- «الإمالة لكسرة بناءٍ نحو: نَزَالِ أقوى منها لكسرةِ إعرابٍ نحو: بابك مجروراً. والمتصلة كائنة ما كانت أقوى منها المنفصلةُ نحوً: ثلثا درهم، والظاهرة أقوى منها المقدرة نحو: حادّ، والاعتداد بالكسرة في الرّاء أقوى من الاعتداد بها في غير الرّاء»[(٣)].

(١) ابن الخباز، أحمد بن الحسين(ت: ٦٣٨هـ): **توجيه اللمع**، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، ط٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م. ص٣١٧.

(٢) ابن الخباز، أحمد بن الحسين: **توجيه اللمع**. ص٣١٧.

(٣) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت: ٧٤٥هـ): **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالتواب، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، ج٢، ص٥٢٣- ٥٢٤، وانظر: الإستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي، (ت: ٦٨٦هـ): **شرح شافية ابن الحاجب** مع شرح شواهده للعالم الجليل عبدالقادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣هـ، حققها، وضبط غريبها، وشرح مبهمها: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م، ج٣،ص٢١.

٤- اختلف العلماء في الكسرة والياء، أيّهما أقوى في الإمالة، فذهب أكثرهم إلى أن الكسرة أقوى؛ لأنّها تجلب الإمالة ظاهرة أو مقدّرة، وذهب ابن السّراج إلى أنّ الياء أقوى؛ لأنّ الكسرة بعض الياء[١].

٥- في باب العطف على المجرور إذا فصلنا بين المعطوف والمعطوف عليه بفاصل، قال سيبويه: «النّصبُ في الفصلِ أَقوى، إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمراً، وكلما طال الكلامُ كان أَقوى (أي النّصب)؛ وذلك أَنّكَ لا تَفصل بين الجارّ وبين ما يَعْملُ فيه، فكذلك صار هذا أَقوى»[٢].

٦- الْجمع أقوى من التَّثْنِيَة؛ لِأَنَّهُ يَقع على أعداد مُخْتَلفَة، ولما كَانَ ذَلِك أَعم تَصرفاً من التَّثْنِيَة الَّتِي تقع لضرب وَاحِد من الْعدَد لَا تجاوزه وَهُوَ اثْنَان؛ جعلُوا الْوَاو الَّتِي هِيَ أقوى من الْألف فِي الْجمع الَّذِي هُوَ أقوى من التَّثْنِيَة[٣].

٧- اختلفوا في أصل المرفوعات، فقالوا: الأصل الفاعل، وقيل: الفاعل والفرع المبتدأ؛ لأنّ عامل الفاعل لفظيّ، وهو أقوى من المبتدأ والخبر؛ لأنّ عاملهما معنوي، وعامله فعل أو شبهه، فهو أقوى من خبر إنّ واسم ما، وعامله فعل حقيقيّ، فهو أقوى من اسم كان وأخواتها، وعامله مبقيّ على صيغته الأصلية، فهو أقوى من الفعل الذي لم يسم فاعله[٤].

---

(١) ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (ت: ٦٠٦هـ): **البديع في علم العربية**، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ، ج٢، ص٣٣٥، وانظر: السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: ٩١١هـ): **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط١، المكتبة التوفيقية - مصر، ج٣،ص٤١٧.

(٢) سيبويه: **الكتاب**، ج١، ص١٧٤.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: ٣٩٢هـ): **علل التثنية**، تحقيق: صبيح التميمي، ط١، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ص٧٢.

(٤) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، (ت: ٧٧٨هـ): **شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)**، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ١٤٢٨هـ، ج٢،ص٨٤٤.

٨- المبتدأ أقوى الوجوه التي يكون عليها الاسم؛ لأنّه معتمد البيان[١].

٩- «الإدغام في حروف الفمّ أقوى منه في حروف الطرفين، وهو في كلمة أقوى منه في كلمتين، وفي المثلين آكد منه في المتقاربين، وفيما سكونه لازم آكد منه فيما ليس كذلك، وكلّما تقارب المخرجان المتحركان قوي وبالعكس»[٢].

١٠- الفعل أقوى من المصدر[٣].

١١- ضمير المتكلم أقوى من المخاطب، والمخاطب أقوى من الغائب[٤].

١٢- إذا توسّط الفعل في باب ظنّ وأخواتها فيجوز فيه الإلغاء والإعمال، وقيل: الأرجح الإعمال؛ لأنّ الفعل أقوى من الابتداء؛ لأنّه عامل لفظي، والابتداء عامل معنوي. وقيل: هما سواء؛ لأنّه عادلَ قوتها تأخرها، فضعفت لذلك، وإن تأخر الفعل فالإلغاء أقوى عند الجميع؛ لأنّ المبتدأ قد وليه الخبر، فازداد الفعلُ ضعفاً بالتأخير[٥].

١٣- «اللغة التميمية في)ما) هي أقوى قياساً، وإن كانت الحجازية أيسر استعمالاً. وإنّما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ(هل) في دخولها على الكلام مباشرة؛ كلّ واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ كما أنّ (هل) كذلك[٦]».

(١) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت: ٣٨٤هـ) **شرح كتاب سيبويه** [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) تحقيق : سيف بن عبدالرحمن بن ناصر العريفي، رسالة دكتوراه، إشراف: د. تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام، الرياض، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، ص٥٥٦.

(٢) الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز (ت: ٦٠٧هـ): **المقدمة الجزولية في النحو** تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد، راجعه: حامد أحمد نيل، وفتحي محمد أحمد جمعة، ط١، مطبعة أم القرى جمع تصويري، دار الغد العربي، ص٣١٢-٣١٣.

(٣) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ): **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبدالإله النبهان، ط١، دار الفكر - دمشق، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م، ج١، ص٤٥١.

(٤) محمد عيد: **النحو المصفى**، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٤٤.

(٥) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت: ٧٤٥هـ): **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ج٦، ص٦٥.

(٦) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ١٢٦.

١٤- الاسم أقوى من الْفِعْل؛ لِأَنَّهُ يُمكن أَن يسْتَغْنى بِالِاسْمِ عَن الْفِعْل فِي الْفَائِدَة وَلَا يُمكن أَن يُسْتَغْنى بِالْفِعْلِ[١].

١٥- وَالْبَيَان عَن الشَّيْء في عينه أقوى من الْبَيَان عَنهُ فِي الْجُمْلَة؛ لِأَنَّهُ يُمكن الْإِشَارَة إِلَيْهِ إِذاً وَلَا يُمكن بِالْجُمْلَةِ[٢].

١٦- الْفِعْل أقوى فِي الْعَمَل من الِاسْم؛ لِأَنَّهُ يُمكن أَن يدل بِهِ على أَنه عَامل فِي كل مَوضِع يَقع فِيهِ، وَلَيْسَ ذَلِك فِي الِاسْم[٣].

١٧- النادر أَضْعَف من المطرد فِي الْبَيَان[٤].

١٨- «العامل عمل الفعل أقوى في العمل من العامل عمل الحرف، لأنّ الفعل أقوى من الحرف في العمل، والحرف إنّما عمل نيابةً عن الفعل واختصاراً؛ ولهذا جيء به»[٥].

١٩- «المشبّه به من الأسماء في العمل أضعف كما أنّ المشبّه بالفعل أقوى، فالمشبّهان في القوة والضّعف على حسب اللذين شبّه المشبّه بهما، فعلى هذا ينبغي أن يقدم العامل عمل الفعل على العامل عمل الحرف»[٦].

٢٠- دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان، لأنّ دلالة المادة أقوى من دلالة الصّيغة[٧].

---

(١) الرماني: **منازل الحروف**، ص ٧١.

(٢) الرماني: **منازل الحروف**، ص ٧١.

(٣) الرماني: **منازل الحروف**، ص ٧١.

(٤) الرماني: **منازل الحروف**، ص ٧١.

(٥) ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحمد (ت ٥٦٧هـ) **المرتجل (في شرح الجمل)**، تحقيق ودراسة: علي حيدر، ط١، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م، ص ٢٣٥.

(٦) ابن الخشاب : **المرتجل**، ص ٢٣٥.

(٧) الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر (ت: ٨٢٧هـ): **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ج٣، ص ١٧٤.

٢١- فاء اللفظ أقوى من العين، والعين أقوى من اللام[١]. وقال سيبويه في باب ما كانت الواو والياء فيه لامات: «اعلم أنّهن لاماتٍ أشدّ اعتلالاً وأضعفُ، لأنهنّ حروف إعراب، وعليهن يقع التنوين، والإضافة إلى نفسك بالياء، والتثنية، والإضافة، نحو هنيٍ، فإنّما ضعفت؛ لأنّها اعتمد عليها بهذه الأشياء. وكلما بعدتا من آخر الحرف كان أقوى لها. فهما عيناتٍ أقوى، وهما فاءاتٍ أقوى منهما عيناتٍ ولاماتٍ»[٢].

٢٢- الفاء من (فْعَل) أقوى منها في (افْتَعَلَ)؛ لأنّ التغيير الذي يعتور الفاء من (افْتَعَل) والانقلاب يكون أقلّ في (أفْعَلْتُ)؛ لأنّ الكسرة لا تدخل الهمزة في (أفْعَلْتُ) كما تدخل الهمزة (أفْعَل)، والكسرة نحو: ايْتَعَدَ، وهمزة أفْعَلْتُ لا يدخل لها إلا الفتحة والضمة[٣].

٢٣- ألف النّفس (المتكلم) أقوى من ألف الوصل، لتحرّك الأولى وسكون الثانية[٤].

٢٤- «قال أبو علي: لم يُفصل بين العشرين وما أشبهه، وبين معموله لأنّ العشرين ليس في قوّة ما شبِّه به من أسماء الفاعلين، وكما قبُح الفصل بين (عِشرين) وما عمل فيه، كذلك قبح الفصل بين (كَمْ) ومعموله إذا كانت مُشَبَّهة به، فلذلك قال: كَمْ درهماً لك أقوى من (كَمْ لك درهماً). قال: وكم رجلاً أتاك، أقوى من كم أتاك رجلاً»[٥].

(١) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ): **سر صناعة الإعراب**، تحقيق ودراسة: حسن هنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، ج٢، ص ٧٨٨.

(٢) سيبويه: **الكتاب**، ج٤، ص ٣٨١.

(٣) الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: ٣٧٧هـ): **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ج٥، ط٢، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ص ١٣.

(٤) الفراهيدي: **الجمل**، ص ٢٥٢.

(٥) الفارسي: **التعليقة على كتاب سيبويه**، ج١، ص ٣٠١.

٢٥- الإعراب أقوى من البناء، يقول ابن الوراق: «مَا كَانَ لَهُ حَال تمكّن أقوى فِي اللَّفْظ مِمَّا لَا تمكّن لَهُ، والتمكين يسْتَحق الْإِعْرَاب، فَيجب أَن يكون مَا قرُب (الِاسْمُ) مِنْهُ أقوى فِي اللَّفْظ مِمَّا بعُد مِنْهُ، وَالْحَرَكَةُ أقوى من السّكُونِ»[١]. والحرف أقوى من الحركة في الإعراب[٢].

٢٦- «الزمان أقوى من المكان؛ لأنّ دلالة الفعل على الزمان دلالةٌ لفظية، ولذلك يختلف الزمان باختلاف اللفظ، فدلالتُه عليه تضمينٌ، ودلالته على المكان ليست من اللفظ، وإنّما هي من خارج، فهي التزامٌ، ودلالةُ التضمين أقوى»[٣].

٢٧- «اللَّفْظ أقوى من الْمَعْنى؛ لِأَنّ الحاسة تقع عَلَيْهِ مَعَ الْعقل، وَالْمَعْنَى إِنَّمَا يَقع عَلَيْهِ الْعقل فَقَط»[٤].

٢٨- الضَّم أقوى الحركات[٥].

٢٩- الفاعل أقوى من المفعول؛ لأنّه يُحدث الفعلَ، فوجب أن يعطى أقوى الحركات، وهو الضم[٦].

٣٠- الحروف أضعف من الأفعال[٧].

(١) الوراق: **علل النحو**، ج١، ص ٢٢٣.

(٢) ابن جنّي: **الخصائص**، ج١، ص ٣١١.

(٣) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ): **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، ج٤، ص ٣٠٤.

(٤) ابن الوراق: **علل النحو**، ص ٣٥٣.

(٥) ابن الوراق: **علل النحو**، ص ١٨٤.

(٦) ابن الوراق: **علل النحو**، ص ٢٦٩.

(٧) ابن الوراق: **علل النحو**، ص ١٩١.

٣١- الزيادة أضعف من الأصلي[١]، والأصل أقوى من الزائد[٢].

٣٢- الجار أقوى من الجازم؛ لأنّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال[٣].

٣٣- التذكير والإفراد للمصدر أقوى في اللغة وأعلى في الصنعة[٤].

٣٤- إضافة المصدر إلى الفاعل أقوى عندهم من إضافته إلى المفعول[٥].

٣٥- الشبه اللفظي في تعليل البناء أقوى من الشبه المعنوي[٦].

٣٦- الدلالة اللفظيّة أقوى من الدلالة المعنويّة[٧].

٣٧- حرمة الزائد أضعف من حرمة الأصل[٨].

هذه مظاهر قليلة من مظاهر ثنائيّة القوة والضّعف، وردت ضمن مظاهر ثنائيّة القوة والضّعف في التّفكير اللغويّ، وليس هناك متّسع للاستقصاء هنا، فما من أقوى إلّا ويقابله أضعف، وهذان القطبان تقع بينهما مسائل شتى من الأصوات واللغة والنّحو والدلالة، وقد حدا بهم ذلك إلى إفراد أبواب تحمل اسم هذه الثنائيّة منها: باب في أضعف المعتلين[٩]، وباب في قوّة اللفظ لقوّة المعنى[١٠]، وباب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد[١١]. وباب في

(١) ابن الوراق: **علل النحو**، ص ٥٢٤.

(٢) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ): **المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، ط١، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م، ص ١٩٤.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج٢،ص ٣٩٠.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج٢،ص ٣٩٠.

(٥) ابن جني، الخصائص، ج٢،ص ٤٠٨.

(٦) ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٧١.

(٧) ابن جني، الخصائص، ج٣، ص ١٠٢.

(٨) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ٧٠.

(٩) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٢٠٩.

(١٠) ابن جني، الخصائص، ج٣،ص ٢٦٨.

(١١) ابن جني، الخصائص، ج٣،ص ٣١٧.

اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه: أيجازان جميعاً فيه، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟[1]. وخصّص السيوطي في (الأشباه والنظائر) باباً أسماه (تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى)[2].

إنّ قسماً من مظاهر ثنائيّة القوة والضّعف في التّفكير النّحوي تستند إلى ثنائيات كبرى موجودة في الفكر اللغويّ، منها: ثنائيّة العامل اللفظي والعامل المعنوي، واللفظ والمعنى، والاسم والفعل، والإعراب والبناء، والمعرفة والنكرة، والمنفصل والمتّصل، والحركة والسكون، والأصلي والمزيد، والفاعل والمفعول، والتقديم والتأخير.

(١) ابن جني: **الخصائص**، ج٢، ص ٤٩٠.

(٢) السيوطي: **الأشباه والنظائر في النحو**، ج١، ص ١٤٩.

المبحث الرابع:
مظاهر ثنائيّة القوة والضّعف في التّعليل اللغويّ عند ابن جنّي:

شكّل كتاب الخصائص منعطفاً في التّفكير النّحويّ لما توافر فيه من أصول النّحو وعلله، وقضايا فقه اللغة، وما اتّسم به من عمق في التحليل وإحاطة بخصائص العربيّة، وفي قراءة تحليلية لمظاهر القوة والضّعف في هذا الكتاب ظهر لي أنّ ابن جنّي استعمل مصطلح الضّعف وما يتصل به من اشتقاقات بالمفهوم الذي قاربناه في هذا البحث في (٨٤) موضعاً موزعة على النحو التالي: أضعف (١٦ موضعاً)، ضعف (٣٨ موضعاً) لضعف أو ضعفه، لضعفه (٢٧ موضعاً)، إضعاف (٣ مواضع).

واستعمل ابن جنّي مصطلح القوة ضعف استعماله لمصطلح الضّعف، فقد جاء مصطلح أقوى (٩٠) مرة في الخصائص، ومصطلح قوّة أو لقوته، أو لقوّة، أو قوته (٩٩) مرة، ولست أنكر أنّ قسماً من استعماله لهذه المصطلحات يبتعد عن المفهوم الذي حددته، ويدخل في جانب صفات الأصوات، أو التّقويم اللغويّ، ولكن في الإجمال نستطيع الجزم أنّ ما يقارب (٨٠٪) من استعمالات هذه المصطلحات يدخل في ثنائيّة القوة والضّعف التي حددتُ مفهومها في مطلع هذا البحث.

لقد اتّخذ ابن جنّي من هذه الثنائيّة عنوانات لبعض أبواب (الخصائص)، وبرزت عنده بدرجة أقلّ في كتاب (سرّ صناعة الإعراب) و(المنصف)، ولكنّها تجلّت في (المحتسَب) فقد تجاوز استعمال مصطلح القوة وما يتّصل به من اشتقاقات في (المحتسب) (١٣٠) موضعاً، ووصل استعماله لمصطلح ضعيف واشتقاقاته (٧٠) موضعاً تقريباً. فكان بروز هذه الثنائيّة في كتابه الخصائص دافعاً لاتخاذه مدونة للبحث، لا سيما أنّ هذه الثنائيّة التي برزت في التّفكير النّحويّ في مرحلة مبكرة قد ألقت بظلالها على الفكر النّحويّ في العصور اللاحقة، فعلى

سبيل المثال أحصيت ما يقارب (٣٠٠) موضع لاستعمالات مصطلحي القوة والضّعف في كتاب شرح المفصل لابن يعيش.

لقد أسّس ابن جنّي قواعد لهذه الثنائيّة، فقد أجاز استعمال الأقوى أو الأضعف، وقد خصّص لذلك باباً قال فيه: «باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه: أيجازان جميعاً فيه، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟ اعلم أنّ المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهباً، ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مراداً وقولاً»[١]. ولكن هذا الجواز محكوم بأفضلية أقوى القياسين، فسعة القياس تبيح الوجهين، كما في لغة التميميين في ترك إعمال (ما)، ولغة الحجازيين في إعمالها، «وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنّها ليست أحق بذلك من وسيلتها. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أنّ أقوى القياسين أقبلُ لها وأشدُّ أنسابها. فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا... فأمَّا أن تَقِلَّ إحداهما جدّاً وتكثر الأخرى جدّاً، فإنّك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً»[٢].

وقد كانت هذه الثنائيّة متّكأ له في تفسير قضايا كبرى في فقه اللغة منها ما ذكره من مسألة تعليم آدم الأسماء دون الحروف والأفعال، «فاللغة فيها أسماء وأفعال وحروف وليس يجوز أن يعلّم المُعَلَّم من ذلك الأسماء دون غيرها: ممّا ليس بأسماء، فكيف خصّ الأسماء وحدها؟ قيل: اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة، ولا بدّ لكلّ كلام مفيد من الاسم، وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل، فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة على ما لا خفاء به، جاز أن يكتفى بها ممّا هو تالٍ لها ومحمول في الحاجة إليه عليها»[٣].

(١) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٢، ص ٤٩٠.
(٢) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٢، ص ١٢.
(٣) ابن جنّي: **الخصائص**، ج١، ص ٤٢.

اعتمد ابن جنّي على أسباب لغويّة في التقديم والتأخير منطلقاً من القوة والضّعف، فإذا جمعوا بين اثنين قُدّم الأقوى على الأضعف؛ نحو: أهل وأحد وأخ وعهد وعهر، وإذا تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى منهما نحو أرل، ووتد، ووطد، «يدل على أنّ الراء أقوى من اللام أنّ القطع عليها أقوى من القطع على اللام. وكأنّ ضعف اللام إنّما أتاها لما تشربه من الغنّة عند الوقوف عليها، ولذلك لا تكاد تعتاص اللام، وقد ترى إلى كثرة اللثغة في الراء في الكلام، وكذلك الطاء، والتاء: هما أقوى من الدال؛ وذاك لأنّ **جرس الصوت بالتاء** والطاء عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال»[1].

واستند ابن جنّي إلى معطيات نفسيّة في تبرير تقديم الأقوى وتأخير الأضعف، يقول: «وأنا أرى أنّهم إنّما يقدّمون الأقوى من المتقاربين من قبل أنّ جمع المتقاربين يثقل على النفس، فلما اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما لأمرين: أحدهما أن رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى، والآخر أنّهم إنّما يقدّمون الأثقل ويؤخّرون الأخفّ من قبل أنّ المتكلم في أول نطقه أقوى نفساً وأظهر نشاطاً، فقدم أثقل الحرفين وهو على أجمل الحالين، كما رفعوا المبتدأ لتقدمه فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه ونصبوا المفعول لتأخره، فإنّ هذا أحدُ ما يحتج به في المبتدأ والفاعل»[2].

أ- مظاهر القوة والضّعف في المسائل الصرفيّة:

لقد برزت ثنائيّة القوة والضّعف في كثير من المسائل الصرفيّة في تعليلات ابن جنّي، واستند عليها بقوّة في توجيه الاستعمالات وتحليلها، فقد اتّكأ عليها في تفسير حذف الحرف الأصلي، والاستعاضة عنه بصوت زائد، فيرى ابن جنّي أنّ الصوت الزائد في (خافٍ وهاع لاع (عوض من العين، وأنّ ياء أينق عوض

(١) ابن جنّي: **الخصائص**، ج١، ص ٥٥.
(٢) ابن جنّي: **الخصائص**، ج١، ص ٥٦.

من الواو في أنوق في أحد الأقوال، وأنّ الياء أشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب قيدودة وكينونة. وعُدّت تاء التفعيل عوضاً من عين الفِعال. وذلك قولهم: قطّعته تقطيعاً، وكسّرته تكسيراً، فالأصل: قِطاع وكِسار، فكما أنّ التاء الزائدة في التفعيل عوض من العين، فكذلك ينبغي أن تكون الياء في قيدودة عوضاً من العين لا الدال[1].

ثنائيّة القوة والضّعف هي منطلق ابن جنّي في الاستعانة بحرف زائد عن حرف أصلي، يقول معللاً الاستعمالات السابقة: «فإن قلت: فإنّ اللام أشبه بالعين من الزائد، فهلّا كانت لام القيدودة عوضاً من عينها، قيل: إنّ الحرف الأصلي القوي إذا حُذف لحق بالمعتلّ الضعيف، فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف. وأيضاً فقد رأيت كيف كانت تاء التفعيل الزائدة عوضاً من عينه، وكذلك ألف فاعل كيف كانت عوضاً من عينه في (خاف وهاع ولاع ونحوه). وأيضاً فإنّ عين قيدودة وبابها، وإن كانت أصلاً فإنّها على الأحوال كلها حرف علة ما دامت موجودة ملفوظاً بها، فكيف بها إذا حذفت، فإنّها حينئذ توغِل في الاعتلال **والضّعف**. ولو لم يعلم تمكّن هذه الحروف في الضعف إلّا بتسميتهم إياها حروف العلة لكان كافياً. وذلك أنّها في أقوى أحوالها ضعيفة»[2].

وتجلّت الثنائيّة في توجيهات ابن جنّي لصيغتي التصغير والجمع، فالتغيرات الطارئة على جمع التكسير أقوى منها في باب التحقير، فالتحقير والتكسير عارضان للواحد، «إلا أنّ أقوى التغييرين هو ما عرض لمثال التكسير. وذلك أنّه أمر عرض للإخراج عن الواحد والزيادة في العدة، فكان أقوى من التّحقير؛ لأنّه مُبقٍ للواحد على إفراده. ولذلك لم يعتد التحقير سبباً مانعاً من الصرف، كما اعتد التكسير مانعاً منه»[3].

(١) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٢، ص ٣٩٢.
(٢) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٢، ص ٣٩٢-٢٩٣.
(٣) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٣، ص ٢٧١.

ومن المسائل الصرفيّة التي كانت ثنائيّة القوة والضّعف حاضرة في توجيهها عنده، أنّ (فَعلَ) أقوى من (أفعلَ)، ففي قول ابن قيس:

لَئِنْ فَتَنَتْنِي لَهْيَ بالأَمس أَفتَنَتْ سَعِيداً، فأَمسَى قَدْ قَلَا كُلَّ مُسْلِمِ

يقول ابن جنّي: «وفتن أقوى من أفتن؛ حتى إنّ الأصمعي لما أنشد هذا البيت شاهداً لأفتن قال: ذلك مُخنث»[1]. وعنده أنّ أَجْبَالاً أقوى من أَجْبُل[2]، والعرب قد تجمع بين استعمال القوي والضعيف في عقد واحد، وبرر ابن جنّي ذلك بأن حكمة العرب: «أن يُروك أنّ جميع كلامهم -وإن تفاوت أحواله فيما ذكرنا وغيره- على ذكر منهم وثابت في نفوسهم. نعم، وليؤنِّسك بذاك حتى إنك إذا رأيتهم، وقد جمعوا بين ما يقوى، وما يضعف في عقد واحد، ولم يتحاموه ولم يتجنبوه، ولم يقدح أقواهما في أضعفهما، كنت إذا أفردت الضعيف منهما بنفسه، ولم تضممه إلى القوي، فيتبيّن به ضعفه وتقصيره عنه»[3].

إنّ الذي يبدو لي أنّ مسألة القوة والضّعف قد ترتبط بسياقات معينة، ولا تكون أحكاماً مطلقة، فما ذكره من قوّة (فتن) وضعف (أفتن) منوط باستعمال الشاعر لهما معاً في بيت واحد، وقد نجد نقيض هذا الحكم عنده، فقد وصف ابن جنّي (أوفى ووفى) الذي جمع بينهما شاعر آخر في بيت واحد بأنّهما لغتان قويتان[4]، فالمسألة ليست منوطة بالمجرد والمزيد، ومع ذلك لا نعدم أحكاماً مطلقة تتعلق بقوّة المعنى في بعض الصيغ الصرفية عند ابن جنّي، «منه قولهم: خَشُن واخشوشن. فمعنى خشن دون معنى اخشوشن؛ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو. ومنه قول عمر رضي الله عنه: اخشوشنوا وتمعددوا: أي اصلبوا وتناهوا في الخشنة. وكذلك قولهم: أعشب المكان، فإذا أرادوا كثرة

(١) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٣، ص ٣١٨.
(٢) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٣، ص ٣١٩.
(٣) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٣، ص ٣٢٠.
(٤) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٣، ص ٢٦٨.

العشب فيه قالوا: اعشوشب. ومثله حلا واحلولى، وخلق واخلولق، وغدن واغدودن. ومثله باب فعل وافتعل، نحو قدر واقتدر. فاقتدر أقوى معنى من قولهم: قدر»[1].

إنّ إحدى القواعد الصرفيّة التي رسخت في الدّرس اللغويّ ومنطلقها القوة والضّعف، أنّ فاء اللفظ أقوى من العين، والعين أقوى من اللام[2]، وأفرد ابن جنّي مسائل لضعف اللام، وقد برزت مظاهر تطبيقية لهذه القاعدة عند ابن جنّي في (الخصائص)، فالذي يدلّ على قوّة العين على اللام أنّها إذا كانتا حرفي علة صحت العين واعتلت اللام، نحو: نواة وحياة، والجوى والطوى، والدليل على ضعف اللام أنّهم إذا كسَّروا كلمة على فعائل، وقد كانت الياء ظاهرة في واحدها؛ فإنّهم يظهرون في الجمع ياء. نحو: مطية ومطايا وسبية وسبايا، وإن ظهرت الياء في الواحد زائدة فإنّهم يظهرونها في الجمع. نحو: خطيئة وخطايا، ورزية ورزايا[3].

إنّ هذا الضّعف في لام الكلمة هو سرّ حذف حرف العلة في نحو: لم يَدْعُ، ولم يرم، ولم يَخش، وكذلك حذفهم إيّاها وهي صحيحة للترخيم في نحو: يا حار ويا مال. «ولو لم يكن من ضعف اللام إلّا اختلاف أحوالها باختلاف الحركات عليها، وكونها في الوقف على حالٍ يخالف حالها في الوصل، نحو: مررت بزيد يا فتى، ومررت بزيدْ، وهذه قائمة يا فتى وهذه قائمهْ- لكان كافياً، أولا ترى إلى كثرة حذف اللام نحو: يد ودم وغد وأب وأخ، وذلك الباب، وقلّة حذف العين في سهٍ ومُذْ. فبهذا ونحوه يُعلم أنّ حرف العلة في نحو: قام وباع أقوى منه في باب غزوت ورميت»[4].

(١) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٣، ص ٣١٩.
(٢) ابن جنّي: **سر صناعة الإعراب**، ج٢، ص ٧٨٨.
(٣) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٢، ص ٢٨٨.
(٤) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٢، ص ٢٨٩.

وبمقابل قوّة العين وضعف اللام تبرز قوّة الحرف الأقوى وهو فاء اللفظ، ففي بناء(فَعلَ) على سبيل التمثيل من (ووي) «فإن قلت: أتعيد الفاء واواً لزوال الواو من بعدها، فتقول: وي أو تقرّها على قلبها السابق إليها فتقول: أي؟ فالقول عندي: إقرار الهمزة بحالها وأن تقول: أي. وذلك أنّا رأيناهم إذا قلبوا العين وهي حرف علة همزة أجروا تلك الهمزة مجرى الأصلية. ولذلك قال في تحقير قائم: هو قويئم فأقر الهمزة، وإن زالت ألف فاعل عنها. فإذا فعل هذا في العين كانت الفاء أجدر به؛ لأنّها أقوى من العين»[1].

وتجلت مسألة قوّة العين وضعف اللام في تعليل التضعيف، فـ«تكرير المعنى في باب: صمحمح إنّما هو للعين، وإن كانت اللام فيه أقوى من الزائد في باب: افعَوْعَلَ وفَعَوْعَل وفَعَيْعَل وفَعَنْعَل؛ لأنّ اللام بالعين أشبه من الزائد بها. ولهذا أيضاً ضاعفوها كما ضاعفوا العين للمبالغة نحو: عتلّ وصملّ وقمدّ وحزقّ، إلّا أن العين أقعد في ذلك من اللام، ألا ترى أنّ الفعل الذي هو موضع للمعاني، لا يضعّف ولا يؤكد تكريره إلّا بالعين. هذا هو الباب»[2].

إنّ معيار القوة والضّعف لا يخلو من اضطراب في التطبيق، فابن جنّي أرسى قاعدة الفاء أقوى من عين اللفظ والعين أقوى من اللام[3]، ومع ذلك يحكم على بعض الاستعمالات بقوّة العين على الفاء واللام، وهذا يؤكّد لي أنّ مسالة القوة والضّعف منوطة بمقام استعمالي أو تركيبي أحياناً، يقول: «ومن ذلك أنّهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا: كسَّر وقطَّع وفتَّح وغلَّق. وذلك أنّهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوّة الفعل، **والعين أقوى من الفاء واللام**، وذلك لأنّها واسطة لهما ومنكوفة بهما، فصارا كأنّهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها. ولذلك تجد الإعلال

(١) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٣، ص ١٤.
(٢) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٢، ص ١٥٨.
(٣) ابن جنّي: **سر صناعة الإعراب**، ج٢، ص ٤١٠.

بالحذف فيهما دونها. فأمّا حذف الفاء ففي المصادر من باب: وعد، نحو العدة والزنة، والطدة، والتدة، والهبة، والإبة. وأمّا اللام فنحو: اليد والدم والفم والأب والأخ والسنة والمائة، والفئة. وقلّما تجد الحذفَ في العين»[1].

والذي يؤكّد موقف ابن جنّي من قوّة العين ما ذكره في تكرير الفعل، «فلمّا كانت الأفعال دليلة المعاني كرّروا أقواها وجعلوه دليلاً على قوّة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو: صرصر، وحقحق، دليلاً على تقطيعه. ولم يكونوا ليضعفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف في أول الكلمة، والإشفاق على الحرف المضعَّف أن يجيء في آخرها، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدال على قوّة الفعل»[2].

ومن المظاهر البارزة في القضايا الصرفية المبنية على القوة والضّعف عند ابن جنّي اقتران هذه الثنائيّة بثنائيّة رديفة، وهي قلة الاستعمال وكثرته، فقد فسّر ابن جنّي ما كثر عنهم في باب فُعُل نحو عُنُق وطُنُب، وما قلّ في باب فِعِل نحو إبِل وإطِل مع أنّ الضمة أثقل من الكسرة بقوله: «فالجواب عنه من موضعين: أحدهما أنّ سيبويه قال: واعلم أنّه قد يقلّ الشيء في كلامهم وغيره أثقل منه، كلّ ذلك لئلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون، فهذا قول، والآخر أنّ الضمّة وإن كانت أثقل من الكسرة فإنّها **أقوى** منها، وقد يحتمل للقوّة ما لا يحتمل للضعف، ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات وعجز الألف عن احتمالهن، وإن كانت خفيفة لضعفها وقوّة الهمزة. وإنّما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف وبعد الواو عنها»[3].

وظهرت ثنائيّة القوة والضّعف في توجيه أبنية الجمع، في باب أضعف المعتلين، وهو اللام؛ لأنّها أضعف من العين، ويضرب ابن جنّي مثالاً لذلك

(١) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٢، ص ١٥٧.
(٢) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٢، ص ١٥٧.
(٣) ابن جنّي: **الخصائص**، ج١، ص ٧٠.

تكسير فاعل ممّا اعتلت لامه على فُعَلة، نحو: قاض وقضاة، وغاز وغزاة، وساع وساعة. فجاء ذلك مخالفاً للتصحيح الذي يأتي على فَعَلة نحو: كافر وكفرة، وبار وبررة؛ والسبب أنّ المعتل من فاعل لامه[1]. وقد أكّد ابن جنّي ضعف اللام بقاعدة تطبيقية في التغيير وهي وجوب الابتداء بالتغيير من الآخر، لأنّه أقبل المواضع له، وذلك الموضع آخر الكلمة لا أولها لأنّه أضعف الجهتين[2].

وقد تأثرت ثنائيّة الأقوى والأضعف في توجيه المسائل الصرفية بثنائيّة الأصلي والزائد، واستقر في فكرهم أنّ الأصلي أقوى من الزائد، «فكذلك لما أريد التخفيف في صوّاغ أبدل الحرف الأول فصار من)صيواغ (إلى لفظ (فيعال) كفيداقوخيتام، ولو أبدل الثاني لصار) صَوياغ (إلى لفظ (فَعْيال)، وفَعْيال مثال مرفوض. فإن قلت: كان يصير من صَوياغ إلى لفظ فَوْعَال، قيل: قد ثبت أنّ عين هذه الكلمة واو، فـ(صَوياغ) إذاً لو صير إليه لكان) فعيالاً) محالة، فلذلك قلنا: إنّهم أبدلوا العين الأولى ياء، ثم إنّهم أبدلوا لها العين الثانية، وإذا كان المبدل هو الأول، لزم أن يكون هو الزائد؛ لأنّ حرمة الزائد أضعف من حرمة الأصل»[3].

ومن المسائل الصرفيّة التي برزت في فكر ابن جنّي قوّة الاسم وضعف الفعل، وترتّب على ذلك أحكام في اللغة، فموضع زيادة الفعل أوله؛ بدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه، نحو استفعل؛ وزيادة الاسم في آخره بدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه؛ نحو عِنظيان (الفاحش)، وخِنذيان (كثير الشر)، وعُنفوان «وعلى الجملة فالاسم أحمَلُ للزيادة في آخره من الفعل، وذلك لقوّة الاسم وخفته فاحتمل سحب الزيادة من آخره. والفعل -لضعفه وثقله- لا يتحامل بما يتحامل به الاسم من ذلك لقوته. ويدلك على ثقل الزيادة في آخر الكلمة؛

(١) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٢، ص ٤٨٦.
(٢) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٣، ص ١١.
(٣) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٢، ص ٧٠.

أنّك لا تجد في ذوات الخمسة ما زيد فيه من آخره إلا الألف لخفتها، وذلك قبعثرى وضبغطرى، وإنّما ذلك لطول ذوات الخمسة»[1].

وهذه الثنائيّة هي التي برّر بها ابن جنّي زيادة بعض الحروف في الأسماء وهي من اختصاص الزيادة في الأفعال، نحو: أفْكَل، وأيْدَع، وتَنْضُب، وتَتْفُل، «إنّما زيدت هذه الحروف التي بابها الأفعال في أوائل الأسماء؛ لقوّة الأسماء وتمكنها وغلبتها للأفعال، فشاركت الأسماء في هذا الموضع الأفعال لقوتها، ولم تشارك الأفعالُ الأسماءَ في زيادة الميم أولاً في الأفعال؛ لضعف الأفعال عن الأسماء، وأكثر زيادة حروف المضارعة إنّما هي في الأفعال»[2].

وبهذه الثنائيّة علّل ابن جنّي أيضاً عدم الزيادة في أبنية الخماسي، فلم تلحق بنات الخمسة الزيادة من أولها؛ «لأنّ الزيادة في الكلمة ضرب من توهينها؛ لأنّك قد أدخلت فيها ما ليس منها، فلمّا كانت الخماسية قليلاً ما تدخلها الزوائد، كرهوا أن يبدؤوا فيها بما هو زائد على أصلها وكان آخر الكلمة ووسطها أشبه بالتّوهين من أولها؛ لقوّة الأول وضعف الآخر»[3].

ورسّخ ابن جنّي مبدأ ضعف الألف أكثر من الواو والياء، وعلّل بذلك مسائل في البنية الصوتية للفظ، «ومن ذلك أنّ تاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً، نحو: حمزَة وطلحَة وقائمَة، ولا يكون ساكناً. فإن كانت الألف وحدها من بين سائر الحروف جازت. وذلك نحو: قطاة وحصاة وأرطاة وحبنطاة. أفلا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف حتى كأنّها هي هي. وهذا يدل على أنّ أضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أختيها؛ لأنها قد خصّت هنا بمساواة الحركة دونها»[4].

(١) ابن جنّي: **الخصائص**، ج١، ص ٢٣٧.
(٢) ابن جنّي: **المنصف**، ص ٢٧٢.
(٣) ابن جنّي: **المنصف**، ص ٣٣. وانظر: ص ٣٠.
(٤) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٢، ص ٣٢٠.

وبثنائيّة القوة والضّعف علّل ابن جنّي بعض أبواب الفعل المضارع مثل فعُل يفعُل، فلم يدخل في مضارع (فعُل) كسرٌ ولا فتحٌ؛ لأنّ (فعُل) لا يتعدّى، فلم يقوَ قوّة فَعِل، وفَعَل المتعديين، «وحكى سيبويه: كدت أكاد وهذا من الشّاذّ، وكأنّه إنّما جاء كُدْت أكاد على فعُل يفعَل لأحد أمرين: إمّا أن يكون اجتُرئ عليه بأن أخرج عن بابه؛ لضعفه باعتلال عينه. وإمّا أن يكون عُوِّض من اعتلال عينه، فقوي بضرب من التصرف ليس لنظيره»[1].

لقد اتّكأ ابن جنّي على مسألة القوة والضّعف في التذكير والتأنيث، واتّخذ منها معياراً على أصالة الحرف، فهو يرى أنّ التاء أصل والهاء في الوقف بدل من التاء، واستدلّ بذلك على الأصالة في باب طلحة، وحمدة، وأنّ الهاء بدل منها في الوقف. «ألا تراها في هندات تاء ثابتة، ولم تبدل في الهندات هاء لسكون ما قبلها، وإنّما ذكر تأنيث الجمع بعد تأنيث الواحد؛ لأنّ تأنيث الجمع ليست له قوّة تأنيث الواحد»[2].

إنّ واحدة من قواعد هذه الثنائيّة تقوم على أنّ الأصل أقوى من الزائد، وحرمة الأصل أقوى من حرمة الزائد، وهذا ما اتكأ عليه ابن جنّي في تعليل الحذف والإبدال في الأصل الافتراضي لصيغة (أكرمُ أؤكرم) وأضرابها «فلو قلت: أنا أُؤكرم، لاجتمعت في أول الكلمة همزتان زائدتان. وأنت إذا قلت: أنا أُوَخذذ، فالهمزة الثانية التي أبدلت منها الواو أصل ليست بزائدة، والأصل أقوى من الزائد؛ فلذلك أبدلتها ولم أحذفها»[3].

(١) ابن جنّي: **المنصف**، ص ١٨٩.
(٢) ابن جنّي: **المنصف**، ص ١٨٩.
(٣) ابن جنّي: **المنصف**، ص ١٩٤.

ب- مظاهر القوة والضّعف في المسائل النّحويّة:

جاء في باب تعارض السماع والقياس عند ابن جنّي ما نصّه: «وإن شذّ الشّيء في الاستعمال وقوي في القياس، كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله»[1]، ويضرب ابن جنّي مثلاً لذلك من استعمال (ما) في العربيّة فاللغة التميميّة فيها أقوى قياساً، وإن كانت الحجازية أيسر استعمالاً. والتميمية أقوى قياساً؛ لكونها تشبه عندهم «هل» في دخولها على الفعل أو الاسم، إلا أنّك إذا استعملت شيئاً من ذلك، فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية؛ وقد نزل القرآن بها. وإذا حصل لبس في اسم (ما) وخبرها لجأ المتكلّم إلى ما التميمية في استعماله[2].

لقد استند ابن جنّي إلى معيارين في تقوية القياس، الأول: الشبه، فما تشبه (هل) عنده، والثاني تعدّد أنماط الاستعمال، فـ(ما) تدخل على الاسم أو على الفعل بخلاف (ليس) المختصة بالدخول على الاسم، غير أنّ هذه القوة يقابلها الشيوع المُستند إلى استعمال قرآني يؤيده في (ما) الحجازيّة، «فينبغي أن يعمل على الأكثر لا على الأقل، وإن كان الأقلّ أقوى قياساً، ألا ترى إلى قوّة قياس قول بني تميم في (ما (وأنّها ينبغي أن تكون غير عاملة في أقوى القياسين عن سيبويه. ومع ذا فأكثر المسموع عنهم إنّما هو لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن»[3].

إنّ الأقوى في القياس له مظهر آخر عند ابن جنّي في إعمال اسم الفاعل أو إضافته يقول: «ويدلّك على أنّ الفصيح من العرب قد يتكلّم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها، ما حدثنا به أبو علي رحمه الله قال: عن أبي بكر، عن أبي العباس، أنّ عمارة كان يقرأ: ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ﴾ (يس: ٤٠) بالنّصب، قال أبو العباس: فقلت له: ما أردت؟ فقال: أردت (سَابِقٌ النَّهَار). قال: فقلت له:

(١) ابن جني: **المنصف**، ص ١٦١.
(٢) ابن جني: **الخصائص**، ج١، ص ١٢٦.
(٣) ابن جني: **الخصائص**، ج٢، ص ٢٦٢.

فهلّا قلته؟ فقال: لو قلته، لكان أوزنَ. فقوله: أوزن أي أقوى وأمكن في النفس. أفلا تراه كيف جنح إلى لغة، وغيرها أقوى في نفسه منها»[1].

إنّ هذه المسألة عدّها ابن جنّي من تعدّد الأنماط الاستعماليّة، والميل إلى ما هو خفيف عليهم في الاستعمال، فقد قال في موضع آخر معقباً على هذا في باب الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فأكثر: «فهذا يدلّك على أنّهم قد يتكلمون بما غيره عندهم أقوى منه، وذلك لاستخفافهم الأضعف، إذ لو لا ذلك لكان الأقوى أحق وأحرى»[2]. فالقاعدة الأرسخ في الاستعمال اللغويّ أن يتخيّر المتكلّم ما هو أقوى وأشيع من اللغات، ولو استعمل إنسانٌ اللغة الضعيفة لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنّه يكون مخطئاً لأجود اللغتين[3].

وتتجلى ثنائيّة القوة والضّعف في العوامل عند ابن جنّي وهذه العوامل ممّا حفل به كتابه (الخصائص)، فقد قال ابن جنّي في توجيه قول زهير بن مسعود[4]:

فَلَم أرْقِهِ إنْ يَنجُ مِنْها وإنْ يَمُتْ... فَطَعنَةُ لا غُسٍّ ولا بمُغَمّرِ

«فذهب أبو زيد إلى أنّه أراد: إن ينجُ منها فلم أرقهِ، وقدّم الجواب. وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز. والقياس له دافع وعنه حاجزٌ، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحال تقدم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجار -وهو أقوى من الجازم؛ لأنّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال- لا يجوز تقديم ما انجرَّ به عليه، كان ألّا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر»[5].

(١) ابن جني: **الخصائص**، ج١، ص ١٢٦.
(٢) ابن جني: **الخصائص**، ج١، ص ٣٤٧.
(٣) ابن جني: **الخصائص**، ج٢، ص ١٤.
(٤) انظر الشاهد في: الأنباري، أبي البركات، كمال الدين عبدالرحمن (ت: ٥٧٧هـ): **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: علي حمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٢،ص ١٤٣.
(٥) ابن جني: **الخصائص**، ج٢، ص ٣٩٠.

ومن مظاهر هذه ثنائيّة القوة والضّعف في العوامل، ما ذكره ابن جنّي من أنّ الجارّ أقوى من الجازم، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، وهذه القوة والضّعف ترتّب عليها أحكام في الرتبة ومسألة التلازم، فإذا كان عامل الجرّ مع قوته لا يتقدم عليه معموله، فأحرى بعامل الجزم ألّا يتقدم عليه مجزومه وهو أضعف، وهذه الأحكام هي نتيجة القاعدة(٣١) من قواعد الثنائيّة التي ذكرتها سابقاً.

ومنها أيضاً تعليل بناء ما جاء على حرفين من الأسماء نحو: كم، ومنْ، وما، لمشابهتها الحروف مثل هل، وبل، وقد، أمّا الأسماء التي تتكون من حرفين وفيها حذف نحو: يد، ودم، وفم وأب وأخ، فلا بناء لها وإن شابهت الثنائي من الحروف؛ لأنّ الشّبه معنويّ، والشّبه اللفظيّ أقوى من الشّبه المعنويّ[١]. وهذه المسألة أي قوّة الشبه أو ضعفه راسخة في الفكر النحويّ، فقد وجدت قبل ابن جنّي[٢]، وما ذكره ابن جنّي من بعض مظاهرها ألقى بصداه على التّعليل فيما بعد[٣].

ومن الأحكام النّحويّة التي تتصل بثنائيّة القوة والضّعف، ما ذكره ابن جنّي من المصادر التي جاءت بصيغة المؤنّث وحقّها التذكير، نحو الرشاقة والجهومة، والمحمدة، والموجدة، فقد علل ذلك ابن جنّي ذلك بأنّ الأصل هو المصدر وهو الأقوى، والصفة فرع وهي الأضعف، فاتخذ الأصالة والفرعيّة معياراً للقوّة

(١) ابن جني: **الخصائص**،ج١، ص ١٧١.

(٢) الرماني: **شرح كتاب سيبويه**، ص ٣٩٨.

(٣) ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين، عبدالله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ): **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ج١،ص ٥٦. و٥٩، وانظر: الفاكهي، عبدالله بن أحمد (ت ٩٧٢هـ): **شرح كتاب الحدود في النحو**، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، ط٢، مكتبة وهبة – القاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣ م، ص١٦٧. الأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، (ت: ٩٠٥هـ): **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ج١، ص٤٤.

والضّعف[1]، فـ«إذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدريته غير موصوف به، لم يكن تأنيثه وجمعه، وقد ورد وصفاً على المحل الذي من عادته أن يفرّق فيه بين مذكره ومؤنثه، وواحده وجماعته -قبيحاً ولا مستكرهاً، أعني: ضيفة وخصمة، وأضيافاً وخصوماً، وإن كان التذكير والإفراد أقوى في اللغة وأعلى في الصنعة، قال الله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ (ص: ٢١) وإنّما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنّك لمّا وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع، كما يجب للمصدر في أول أحواله»[2].

لقد برزت هذه الثنائيّة في مسائل كثيرة من العلة النّحويّة عند ابن جنّي، ففي تفسير رفع الفاعل، يقول: «إنّ صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى»[3]. لقد كان معيار القوة هنا في الموقع والرتبة، وهي مسألة أرسى دعائمها سيبويه من قبله، وغدت من مسلمات النحو، فـ« الفاعل يؤثّر ولا يتأثر، فهو أقوى المراتب، والمفعول يتأثر ولا يؤثّر وهو أضعف المراتب، والمضاف يتأثر ويؤثّر فهو أوسط المراتب، فجُعل أقوى الحركات وهو الرفع لأقوى المعاني وهو والفاعل، وأضعفها وهو النّصب لأضعف المعاني وهو المفعول، وأوسطها لأوسط المعاني، وهو المضاف»[4].

وفي تفسير قولهم: (شرّ أهرّ ذا ناب) ذهب ابن جنّي إلى هذه الثنائيّة في توجيه الابتداء بالنكرة، «فإنّما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي، أي: ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ، وإنّما كان المعنى هذا؛ لأنّ الخبرية عليه **أقوى**، ألا ترى أنّك لو قلت: أهر ذا ناب شر لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكّد، فإذا قلت: ما أهر ذا ناب إلا شر، كان ذلك أوكد»[5].

(١) ابن جني: **الخصائص**، ج٢، ص ٢٠٦.
(٢) ابن جني: **الخصائص**، ج٢، ص ٢٠٩.
(٣) ابن جني: **الخصائص**، ج١، ص ١٧٤.
(٤) اليمني، أبو الخير تقي الدين منصور بن فلاح (٦٨٠هـ): **المغني في النحو، تحقيق**: عبدالرزاق عبدالرحمن السعديّ، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩م، ج٢، ص ١٧٤.
(٥) ابن جني: **الخصائص**، ج١، ص ١٣٦.

وبهذه الثنائيّة فسّر ابن جنّي الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به في الشاهد المشهور:

فزججتها بمزَجَّة... زجَّ القلوصَ أبي مزاده

«أي: زجّ أبي مزادة القلوصَ، ففصل بينهما بالمفعول به. هذا مع قدرته على أن يقول: زجّ القلوصِ أبو مزادة، كقولك: سرَّني أكل الخبز زيدٌ، وفي هذا البيت عندي دليل على قوّة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنّه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول؟»[1].

واتّخذ ابن جنّي هذه الثنائيّة في باب الإعراب بالعلامات الفرعيّة، فالأصل في الآحاد الإعراب بالحركات، والأصل في ما تجاوز الآحاد أن يعرب بالحروف، نحو: (الزيدان، والزيدين، والزيدون)، أمّا الأسماء الخمسة فمن باب حمل الأصل على الفرع، «فأمّا قولهم: أنت تفعلين، فإنّهم إنّما أعربوه بالحرف، وإن كان في رتبة الآحاد -وهي الأول- من حيث كان قد صار بالتأنيث إلى حكم الفرعية، ومعلوم أنّ الحرف أقوى من الحركة، فقد ترى إلى علم إعراب الواحد أضعف لفظاً من إعراب ما فوقه فصار -لذلك- الأقوى كأنّه الأصل والأضعف كأنّه الفرع»[2].

لقد ظهرت ثنائيّة القوة والضّعف مقترنة بثنائيّة أخرى تتّصل بالبعد المكاني لعناصر الجملة، ففي باب تنازع العاملين على معمول واحد يميل ابن جنّي إلى إعمال الثاني لقربه، والقريب أقوى من البعيد، ففي قولهم: «ضربت فأوجعته زيداً، وتضعَّف: ضربت فأوجعت زيداً، على إعمال الأول. وذلك أنّك إذا كنت تعمل الأول على بعده، وجب إعمال الثاني أيضاً لقربه؛ لأنّه لا يكون الأبعد أقوى حالاً من الأقرب. فإن قلت: أكتفي بمفعول العامل الأول من مفعول العامل الثاني؛ قيل لك: فإذا كنت مكتفياً مختصراً فاكتفاؤك بإعمال الثاني الأقرب

(١) ابن جني: **الخصائص**، ج٢، ص ٤٠٨.
(٢) ابن جني: **الخصائص**، ج١، ص ٣١١.

أولى من اكتفائك بإعمال الأول الأبعد»[1]. وهذا المعيار المكاني في القوة والضّعف برز في مسألة إضافة اسمين إلى مضاف إليه واحد في توجيه شاهد الأعشى:

إلا بُدَاهةَ أو عُلا لهَ قارِح نَهْدِ الجُزاره

فأمّا أن تعمل المضاف الأول، وإمّا أن تقدّر حذف المجرور من الثاني، وهو مضمَر ومجرور، والمضمر إذا كان مجروراً قبح حذفه؛ لأنّه يضعف أن ينفصل فيقوم برأسه؛ لذلك وجب أن يكون المجرور إنّما انجرَّ بالمضاف الثاني الذي وليه، لا بالأول الذي بَعُد عنه[2].

وتجلّت هذه الثنائيّة في باب الإضافة عند ابن جنّي، فلا يضاف اسم الفاعل إلى فاعله ظاهراً؛ لأنّه لا يضاف إليه مضمراً، ويضاف المصدر إلى فاعله مظهراً، لأنّه جاز أن يضاف إليه مضمراً، وعلّل ابن جنّي ذلك نقلاً عن المازني بقوله: «كأنَّ أبا عثمان إنّما اعتبر في هذا الباب المضمر فقدَّمه وحمل عليه المظهر؛ من قِبَل أن المضمر أقوى حكماً في باب الإضافة من المظهر»[3].

وفي باب الإضافة اعتمد ابن جنّي على هذه الثنائيّة في توجيه بعض القراءات والترجيح بينها، ومن ذلك ما رواه ابن وهب عن حرملة بن عمران أنّه سمع محمد بن عبدالملك يقرأ قوله تعالى: ﴿لَأَعَدُّوا له عُدَّةً﴾ (التوبة: ٤٦) فقد ذهب ابن جنّي إلى القول بأنّ التّوجيه: ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدّته: أي تأهبوا له، إلا أنّه حذف تاء التأنيث وجعل هاء الضمير كالعوض منها، ورأى ابن جنّي هذا الوجه من التفسير أقوى من الوجوه الأخرى واستند في ذلك إلى ثنائيّة القوة والضّعف، يقول: «وإنّما صار ما ذهبتُ إليه أقوى لأنّي أقمت الضمير والمجرور مُقام تاء التأنيث، والمضمر المجرور شديد الحاجة إلى ما جرّه من موضعين: أحدهما: حاجة المجرور إلى ما جرّه، ألا تراه لا يُفصل بينهما

(١) ابن جني: **الخصائص**، ج٢، ص ٢١١.
(٢) ابن جني: **الخصائص**،ج٢، ص ٤١٠.
(٣) ابن جني: **الخصائص**،ج٢، ص ٣٥٧.

ولا يُقدم المجرور على ما جرّه؟ والآخر: أنّ المجرور في (عُدَّهُ (مضمر، والمضمر المجرور أضعف من المظهر المجرور؛ لضعف الضمير عن قيامه بنفسه، وليست الصلاة بمضمرة؛ فتضعف ضعف هاء)عُدَّهُ))»[1].

إنّ هذه القوة التي بنى عليها ابن جنّي كثيراً من أحكامه وعلله يقابلها ضعف اتكأ عليه في التّعليل، فقد ذهب في باب خلع الأدلة إلى أنّ الضمائر المتصلة تخلع عنها دلالة الاسمية في كثير من المواضع، ومعنى الحرفية قد أخلص لبعضها، كما هي الحال في الكاف من (ذلك)، وعلّل ابن جنّي هذا الخلع في المتصلة دون المنفصلة بالضعف والقوة، يقول: «وذلك أنّ الخلع العارض فيها إنّما لحق متّصلها دون منفصلها -وذلك لضعف المتّصل- فاجترئ عليه لضعفه، فخلع معنى الاسمية منه. وأمّا المنفصل فجارٍ بانفصاله مجرى الأسماء الظاهرة القويّة المعربة. وهذا واضح»[2].

وبهذه الثنائيّة علّل ابن جنّي عدم بناء الأسماء المظهرة جميعها على الرغم من كثرة ما هو مبنيّ منها كما بنيت جميع الضمائر، يقول ابن جنّي: «إنّ الأسماء المظهرة من حيث كانت هي الأُوَل القدائم القوية، احتمل ذلك (البناء) فيها لسبقها وقوتها، والأسماء المضمرة ثوانٍ لها وأخلاف منها، ومعوضة عنها، فلم تقو قوّة ما هي تابعة له، ومعتاضة منه، فأعلها ما لا يعله، ووصل إليها ما يقصر دونه. وأيضاً، فإنّ المضمر المتّصل، وإن كان أضعف من الضمير المنفصل، فإنّه أكثر وأسير في الاستعمال منه، ألا تراك تقول: إذا قدرت على المتَّصل لم تأت بالمنفصل. فهذا يدلّك على أن المتَّصل أخفّ عليهم وآثر في أنفسهم. فلما كان كذلك وهو مع ذلك أضعف من المنفصل، وسرى فيه لضعفه حكم، لزم المنفصل، أعني: البناء؛ لأنّه مضمر مثله، ولاحق في سعة الاستعمال به»[3].

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ): **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، ج١، ط٢، ١٩٦٦م، ص ٢٩٣.

(٢) ابن جني: **الخصائص**،ج٢، ص ١٩٣.

(٣) ابن جني: **الخصائص**، ج٢، ص ١٩٤.

إنّ واحدة من قواعد الثنائيّة في القوة والضّعف بنيت على أنّ الحمل على اللفظ أقوى من الحمل على المعنى، وقد اعتمد ابن جنّي على هذا الأصل في توجيه قول الفرزدق:

كِلاهما حِينَ جدَّ الجَرْيُ بينهما قد أقْلَعَا وكِلَا أنْفَيْهِما رابِي

«فقوله: كلاهما قد أقلعا ضعيف؛ لأنّه حمل على المعنى؛ وقوله: وكلا أنفيهما رابى قوي؛ لأنّه حمل على اللفظ[1]». وبمثل هذه الثنائيّة حكم ابن جنّي على ما رواه أبو عمرو الشيبانيّ من قول الشاعر:

كِلَا جَانِبَيْهِ يَعْسِلَانِ كِلَاهُمَا كَمَا اهْتَزَّ خُوطُ النَّبْعَةِ المُتَتَابِعُ

فإخباره بـ (يعسلان)عن كلا جانبيه ضعيف على ما ذكرنا. وأمّا (كلاهما) فإن جعلته توكيداً لـ«كلا» ففيه ضعف؛ لأنّه حمل على المعنى دون اللفظ. ولو كان على اللفظ لوجب أن يقول: كلا جانبيه يعسل كله، أو قال: يعسلان كله، فحمل (يعسلان) على المعنى، و (كله)على اللفظ، وإن كان في هذا ضعف، لمراجعة اللفظ بعد الحمل على المعنى»[2].

إنّ هذه الثنائيّة في اللفظ والمعنى برزت في توجيه آي من الذكر الحكيم ففي قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة: ١١٢) «فحمل أول الكلام على اللفظ، وآخره على المعنى، والحمل على اللفظ أقوى»[3]. وهذه المسائل من خصائص العربية في (باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد) و(باب في مراجعة أصل واستئناف فرع)، و(الجمع بين الأقوى والأضعف)[4].

(١) ابن جني: **الخصائص**، ج٣، ص ٣١٧.
(٢) ابن جني: **الخصائص**، ج٣، ص ٣١٧.
(٣) ابن جني: **الخصائص**، ج٣، ص ٣١٧.
(٤) حامد عبدالمحسن كاظم، عقيل كاظم عايز: المراعاة في النحو العربيّ، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والأساسية**، جامعة بابل، عدد٢١، لسنة ٢٠١٥م، ص ٣٤٠.

إنّ ثنائيّة القوة والضّعف حضرت في تعليل مسائل نحويّة قد غاب تفسيرها عن بعض النحاة كما في مسألة العطف على الضمير المتّصل، فامتناعهم من العطف على ضمير الفاعل نحو: قمت وزيدٌ، وقعدت وبكرٌ فسّره ابن جنّي بأنّ التاء صارت بعض الفعل، فكما لا يحسن أن تعطف الاسم على بعض الفعل، كذلك لم يستحسنوا عطفه على التاء من قمتُ، لضعف التّاء، وامتزاجها بالفعل، وكونها جزءاً منه[1].

إنّ معايير القوة والضّعف في المسائل النّحويّة استندت إلى معايير تتصل بالموقعية والرتبة، وطول الكلام، والأصل والفرع، والتلازم، والقرب والبعد، واللفظ والمعنى، والشّبه[2]، أي أنّ قسماً من مرتكزاتها بنيت على التراكيب وتفسير الاستعمالات.

إنّ ثمّة تدرّجاً في مراتب القوة والضّعف، لا سيما في باب العوامل، وهذه مسألة أثبتها ابن جنّي، ومن أمثلتها: الجارّ أقوى من الجازم؛ لأنّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، وترتّب على ذلك أحكام قواعديّة، فلا يجوز تقديم ما انجرَّ به على الجار، والأحرى والأجدر ألّا يجوز تقديم المجزوم على جازمه[3]. وثمّة مراتب في التّعليل، ومنها: أنّ الشّبه اللفظيّ أقوى من الشّبه المعنويّ[4]، وعلة الشّبه ذات حضور واسع الانتشار في الدّرس اللغويّ، إنّ حديث ابن جنّي عن مراتب القوة أسهم في ترسيخ هذا التّصنيف والتدرّج في القوة والضّعف، وهذه مسألة وجدت تحليلاً عميقاً ورحباً في دراسة الخطيب[5].

إنّ تدرّج المراتب في القوة والضّعف مسألة برزت في تفكير ابن جنّي، فالفاعل يؤثّر ولا يتأثر، فهو أقوى المراتب في باب الإعراب، والمفعول يتأثر ولا يؤثّر وهو أضعف المراتب في الإعراب، والمضاف يتأثر ويؤثّر فهو المرتبة

(١) ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**، ج١، ص ٢٣٢.
(٢) انظر: غيداء كاظم: **مفهوم القوة والضعف في اللغة العربية**، ص ٧٥-٧٨.
(٣) ابن جنّي: **الخصائص**، ج٢، ص ٣٩٠.
(٤) ابن جنّي: **الخصائص**، ج١، ص ١٧١.
(٥) الخطيب: **ضوابط الفكر النحويّ**، ج٢، ص ٤١-٤٦.

الوسطى، إنّ هذا التدرّج اقتضى تدرّجًا شكلياً فأقوى الحركات وهو الرفع أعطي لأقوى المعاني وهو والفاعل، وأضعفها وهو النّصب أعطي لأضعف المعاني وهو المفعول، وأوسطها لأوسط المعاني، وهو المضاف، وهذه المسالة ترسّخت في الفكر النحويّ عن غير ابن جنّي.

إنّ هذا التدرّج في المراتب نجد له صدى في العامل، فالأفعال أقوى العوامل، ويليها الحروف العاملة، ثمّ الأسماء العاملة عمل الفعل، وأخيراً الأسماء العاملة عمل الحروف، وثمّة تدرّج في كلّ مرتبّة، فالفعل المتعديّ أقوى من اللازم، وكلاهما أقوى من الفعل الناقص، والفعل الجامد أقل قوّة من الفعل المتصرف، وترتب على هذه المراتب أحكاماً نحويّة في التقديم والتأخير، والحذف والذكر.

إنّ التدرّج في عمل الحروف متفاوت أيضاً، وهذه مسألة تتصل بقوّة العلة وهي الشبه، فكلما قوي شبه الحرف بالفعل كان عمله أقوى، وهذا التفاوت في المراتب يكون في الأسماء العاملة[1]. لقد أضاف ابن جنّي آراء عميقة في مسألة المراتب، فقد أفرد لها بابين في كتابه الخصائص، وثمّة مراتب كان لها صلة وثيقة بالقوة والضّعف، يقول: «اعلم أنّ أبا عليّ -رحمه الله- كان يذهب إلى أنّ هذه اللغة -أعني: ما سبق منها ثم لحق به ما بعده- إنّما وقع كلّ صدر منها في زمان واحد، وإن كان تقدَّم شيء منها على صاحبه، فليس بواجب أن يكون المتقدّم على الفعل الاسم، ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل؛ وإن كانت رتبة الاسم في النفس من حصة القوة والضّعف أن يكون قبل الفعل، والفعل قبل الحرف. وإنّما يعني القوم بقولهم: إنّ الاسم أسبق من الفعل أنّه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل لا في الزمان. فأمّا الزمان: فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدّموا الاسم قبل الفعل. ويجوز أن يكونوا قدَّموا الفعل في الوضع قبل الاسم، وكذلك الحرف»[2].

(١) الخطيب: **ضوابط الفكر النحويّ**، ج٢، ص ٤٣-٤٤.
(٢) ابن جني: **الخصائص**، ج٢، ص ٣٢.

إنّ فكرة التدّرج في المراتب كان لها حضور في المسائل الدّلالية، وهي قضية ستتضح معالمها في المبحث التالي، لتبيّن منهج ابن جنّي في تعاطيه مع هذه المسألة.

ج- مظاهر القوة والضّعف في الدّلالة:

أفرد ابن جنّي باباً للدلالة ومراتبها، وانطلق في ترتيب هذه المراتب من ثنائيّة القوة والضّعف، فكلّ واحدة من هذه الدلائل معتد مراعىً مؤثر في الاستعمال؛ إلا أنّها في القوة والضّعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية، ثمّ تليها الصّناعيّة، ثم تليها المعنويّة[1]. وقد أكّد ابن جنّي فكرة المراتب وتدرّجها في الدّلالة، عند حديثه عن قوّة الدّلالة اللفظيّة على الدّلالة المعنويّة، وتوسّط الدلالة الصناعية بينهما في المرتبة[2].

ويضرب ابن جنّي مثالاً على هذه المراتب «فمنه جميع الأفعال. ففي كلّ واحد منها الأدلة الثلاثة. ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه. وإنّما كانت الدلالة الصناعيّة أقوى من المعنويّة من قبل أنّها وإن لم تكن لفظاً فإنّها صورة يحملها اللفظ. ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المعتزم بها. فلمّا كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. وأمّا المعنى فإنّما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات»[3].

لقد حضرت ثنائيّة القوة والضّعف في قضايا دلالية عند ابن جنّي، وهذه الدلالة معتمدة على معطيات صوتيّة أو لغويّة «ومن ذلك قولهم: «شدَّ الحبل

(١) ابن جني: **الخصائص**، ج٣، ص ١٠٠.
(٢) ابن جني: **الخصائص**، ج٣، ص ١٠٢، ١٠٤
(٣) ابن جني: **الخصائص**، ج٣، ص ١٠٠.

ونحوه. فالشّين بما فيها من التفشي تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد، ثم يليه إحكام الشدّ والجذب وتأريب العقد، فيعبّر عنه بالدال التي هي أقوى من الشين، ولا سيما وهي مدغمة، فهو أقوى لصنعتها وأدلّ على المعنى الذي أريد بها. ويقال شدَّ وهو يشدّ. فأمَّا الشدة في الأمر فإنّها مستعارة من شدّ الحبل ونحوه لضرب من الاتساع والمبالغة، على حد ما نقول فيما يشبه بغيره لتقوية أمره المراد به»[1].

إنّ استناد ابن جنّي إلى ثنائيّة القوة والضّعف تجاوز حدود الجانب الصوتيّ ذا البعد الدّلاليّ إلى تفسير استعمالات قرآنيّة ذات دلالات بيانيّة، ففي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزّاً﴾ (مريم: ٨٣) «أي: تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزّهم هزّاً، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأنّهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة؛ لأنّها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزِّ؛ لأنّك قد تهزّ ما لا بال له كالجذع وساق الشجرة، ونحو ذلك»[2].

ومثل هذه الثنائيّة تبرز في توجيه قوله تعالى: «﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ (الزمر: ٦٧) يقول: «إن شئت جعلت اليمين هنا الجارحة، فيكون على ما ذهبنا إليه من المجاز والتشبيه، أي حصلت السموات تحت قدرته حصول ما تحيط اليد به في يمين القابض عليه، وذكرت اليمين هنا دون الشمال؛ لأنّها أقوى اليدين، وهو من مواضع ذكر الاشتمال والقوة»[3]. وقد فسّر ابن جنّي اليمين بالقوة في موضع آخر من (الخصائص)[4].

وبرزت الثنائيّة في تفسير أنماط من التّعاقب الصّوتيّ ذي البعد الدلاليّ، على النّحو الذي فسّر به ابن جنّي الأسف والعَسَف متعاقبين في الاستعمال، يقول:

(١) ابن جنّي: الخصائص، ج٢، ص ١٦٥.
(٢) ابن جنّي: الخصائص، ج٢، ص ١٤٨.
(٣) ابن جنّي: الخصائص، ج٣، ص ٢٥١.
(٤) ابن جنّي: الخصائص، ج٣، ص ٢٥٣.

«العين أخت الهمزة، كما أنّ الأسف يعسف النفس وينال منها، والهمزة أقوى من العين، كما أنّ أسف النفس أغلظ من التردّد بالعسف. فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين»(١).

لقد عزّز ابن جنّي قاعدة المفاضلة بين الدلالات بأمثلة لغويّة كما في قوله: «وكان أبو علي يقوّي قول أبي الحسن في نحو قولهم: إنّي لأمر بالرجل مثلك: إنّ اللام زائدة حتى كأنّه قال: إني لأمر برجل مثلك، لّما لم يكن الرجل هنا مقصوداً معيناً على قول الخليل: إنّه تراد اللام في المثل، حتى كأنّه قال: إنّي لأمر بالرجل المثل لك، أو نحو ذلك؛ قال: لأنّ الدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية، أي أنّ اللام في قول أبي الحسن ملفوظ بها، وهي في قول الخليل مرادة مقدرة»(٢).

وتبرز مسألة القوة والضّعف في دلالة الأسماء عند ابن جنّي، فالخضارى للطائر؛ كأنّه قيل له ذلك لكثرة خضرته، والحوارى لقوّة حوره وهو بياضه. وكذلك الزمل والزميل والزمال، إنّما كرّرت عينه لقوّة حاجته إلى أن يكون تابعاً وزميلاً(٣). كما برزت هذه الثنائيّة في مناسبة الحرف لدلالته كما في قوله: «قضم في اليابس وخضم في الرطب؛ ذلك لقوّة القاف وضعف الخاء فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى، والصّوت الأضعف للفعل الأضعف»(٤).

لقد برزت هذه الثنائيّة في أبواب من كتاب الخصائص، وفي هذه الأبواب كانت المسائل ذات طابع دلالي، كـ(باب قوّة اللفظ لقوّة المعنى)، و(باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه) ومن الأمثلة على ذلك: دلالة (ناهياً) في قول سُحيم:

كَفى الشّيبُ والإسلامُ للمرءِ نَاهيا

(١) ابن جنّي: الخصائص، ج٢، ص ١٤٨.
(٢) ابن جنّي: الخصائص، ج٣، ص ١٠٣.
(٣) ابن جنّي: الخصائص، ج٣، ص ٢٧٠.
(٤) ابن جنّي: الخصائص، ج٢، ص ٦٦.

ف(ناهياً) تحتمل الدلالة على اسم الفاعل أو على المصدر، وجوازيه في قول الشاعر:

من يَفعلِ الخيرَ لا يَعدم جَوازيه

تحتمل الدلالة على جمع (جاز) أو (جزاء). وخواتيم قد تكون جمع ختم أو خاتم، وشهود قد تكون جمع شاهد، أو مصدراً[1]، وعقّب ابن جنّي على هذه المسائل بقوله: «والقول في هذا واضح، ألا ترى أنّ العالم الواحد قد يجيب في الشيء الواحد أجوبة، وإن كان بعضها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوّة القويّ من إجازة الوجه الآخر؛ إذ كان من مذاهبهم وعلى سمت كلامهم»[2].

إنّ قسماً من منطلقات ابن جنّيّ في مسائل الدلالة استندت إلى معايير بنيوية في بنية اللفظ أو في بنية التركيب في حديثه عن قوّة الدلالة أو ضعفها، ولا يخلو جانب منها من مسائل تدخل في جواز تعدد الاستعمالات، والمفاضلة بينها، وقسم منها تتداخل فيه المعايير الصرفية والنحويّة مع المسائل الدلاليّة، وثمّة مسائل تبرز فيها قوّة الدلالة المعجمية للألفاظ، وأخرى تبرز فيها قوّة الدلالة الوظيفيّة المكتسبة من استعمالات لها سياقات خاصة بها نحو قوله: «قال أبو الفتح: الذِّلِّ في الدابة: ضد الصعوبة، والذُّلِّ للإنسان، وهو ضدّ العزّ. وكأنّهم اختاروا للفصل بينهما الضمة للإنسان والكسرة للدابة؛ لأنّ ما يلحق الإنسان أكبر قدراً مما يحلق الدابة، واختاروا الضمة لقوتها للإنسان، والكسرة لضعفها للدابة»[3].

(١) ابن جنّي: الخصائص، ج٢، ص ٤٩١-٤٩٢.
(٢) ابن جنّي: الخصائص، ج٢، ص ٤٩٣.
(٣) ابن جنّي: المحتسب، ج٢، ص ١٨. وانظر: غيداء كاظم: مفهوم القوة والضعف في اللغة العربيّة، ص ٨٠.

الخاتمة:

ثنائيّة القوة والضّعف واحدة من أبرز الثنائيات في الفكر اللغويّ، وقد بيّن البحث أنّ هذه الثنائيّة وجدت في التفكير اللغويّ في مرحلة مبكرة عند الخليل ومن بعده سيبويه، ثمّ اتسع توظيفها في التّعليل والتوجيه حتى غدت ظاهرة في الدّرس اللغويّ، وتجلّت مسائلها عند ابن جنّي إلى الحدّ الذي غدت فيه ملمحاً بارزاً في تفكيره.

لقد أبرز البحث مفهوم هذه الثنائيّة، وكشف جانباً من مراحل تطوّر شيوعها قبل ابن جنّي أي إلى بداية القرن الرابع الهجريّ، ورصد كثيراً من قواعد هذه الثنائيّة، وما نتج عنها من أحكام لغويّة شكلت قواعد راسخة في التوجيه والتّعليل، وغدا بعضها من مسلمات النحو العربيّ، وشكلت قواعد وأسساً في النظرية النحويّة العربيّة.

لقد بيّن البحث مظاهر كثيرة من المسائل اللغويّة التي اتكأ فيها ابن جنّي في التوجيه اللغويّ على هذه الثنائيّة في الصّرف والنحو والدلالة، كما بيّن صدى بعض هذه المسائل لدى العلماء من بعده، بهدف الكشف عن دور ابن جنّي في إرساء دعائم هذه الثنائيّة في التفكير اللغويّ عند العرب.

لقد جاءت ثنائيّة القوة والضّعف منطلقة من ثنائيات كبرى في التفكير اللغويّ، مثل: الإعراب والبناء، والمعرفة والنكرة، والأصل والفرع، والتقديم والتأخير، والخفة والثقل، والمجرد والمزيد، واللفظ والمعنى، وكانت هذه الثنائيّة الضديّة مدخلاً للعلماء في تفسير الاستعمالات اللغويّة. إنّ ثنائيّة القوة والضّعف ممتدة امتداداً واسعاً في المسائل اللغويّة في مختلف أبواب النّحو والصّرف، وما ذكرته من مسائل فيها ما هو إلّا مظاهر على سبيل التمثيل بما يكشف أبعادها في الدّرس اللغويّ، ولا يعكس كلّ قواعدها ومظاهرها في اللغة عند ابن جنّي أو عند غيره من العلماء، ولهذا فإنّ هذه الدراسة تعدّ مدخلاً لمن يرغب في التوسّع

في بحثها في الفكر النحويّ عامة، أو عند عالم من العلماء الذين استحوذت هذه الثنائيّة على تفكيرهم.

لقد ارتكزت معايير القوة والضّعف على عناصر لغويّة في كثير من مسائلها مثل: الشبه وقوته وضعفه، والرتبة وما يتّصل بها من تقديم أو تأخير، وعلى الأصل والفرع، والأصول والزيادة، والإعراب والبناء، والحذف والذكر، ولا نعدم مظاهر أخرى تستند إلى معايير معنويّة مثل قوّة اللفظ وقوّة المعنى، وتفاوت الضمائر في قوتها وضعفها، ودرجات التعريف والتنكير، وغير ذلك.

لقد برزت عند ابن جنّي مسألة التدرج في مراتب القوة والضّعف، لا سيما في قضية العوامل النحويّة وتفاوت مراتبها قوّة وضعفاً، وتجلت هذه القضية في مراتب الدلالة التي أوضحها ابن جنّي بنصوص صريحة في كتابه (الخصائص).

لقد رصد البحث ما يقارب (٤٠) مظهراً من قواعد هذه الثنائيّة، وهذه القواعد لا تمثل مظاهر القوة والضّعف كلّها في الدّرس اللغويّ، فثمّة قواعد أخرى، ومسائل كثيرة كانت ثنائيّة القوة والضّعف حاضرة فيها لم يكن لها في هذا البحث متّسع لأنّ الدراسة مقيدة بعدد من الصفحات، ومن هنا فإنّ البحث يحمل دعوة للباحثين لاستكمال ما بدأت به.

المصادر والمراجع:

- ابـن الأثـير مجد الدين أبو السـعادات المبارك بن محمـد (ت: ٦٠٦هـ): **البديـع في علم العربية**، تحقيـق ودراسـة: فتحـي أحمـد عـلي الديـن ط١، جامعـة أم القـرى، مكـة المكرمـة – المملكـة العربية السـعودية، ١٤٢٠هـ.
- الأخفـش الأوسـط، أبو الحسـن سـعيد بـن مسـعدة (ت: ٢١٥هــ): **معانـى القـرآن**، تحقيق: هـدى محمـود قراعـة، ط١، مكتبـة الخانجي، القاهـرة، ١٤١١هــ/ ١٩٩٠م.
- الأزهـري، خالـد بن عبدالله بـن أبي بكر بن محمد الجرجـاويّ، (ت ٩٠٥هــ):**شرح التصريح عـلى التوضيـح أو التصريـح بمضمـون التوضيحفـي النحـو**، ج١، ط١، دار الكتـب العلمية، بيروت، لبنان،١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- الإسـتراباذي، نجم الدين محمد بن الحسـن الرضي، (ت: ٦٨٦هـ): **شرح شـافية ابن الحاجب** مـع شرح شـواهده للعـالم الجليـل عبدالقـادر البغـدادي صاحـب خزانـة الأدب المتـوفى عام ١٠٩٣ هــ، حققهـما، وضبـط غريبهـما، وشرح مبهمهما: محمد نور الحسـن، ومحمـد الزفزاف، ومحمـد محيـي الدين عبدالحميـد، ط١، دار الكتـب العلمية، بيروت، ١٣٩٥ هــ – ١٩٧٥م.
- الأنبـاري، أبـو الـبركات، كـمال الديـن عبدالرحمـن (ت: ٥٧٧هــ): **الإنصـاف في مسـائل الخـلاف بـين النحويـين والبصريين**، قـدّم له ووضع هوامشـه وفهارسـه: علي حمـد، ط١، دار الكتـب العلميـة، بيروت.
- الأندلـسي، أبـو حيان محمـد بن يوسـف (ت: ٧٤٥هـ): **ارتشـاف الضرب من لسـان العرب**، تحقيـق وشرح ودراسـة: رجـب عثـمان محمـد، مراجعـة: رمضـان عبدالتـواب، ط١، مكتبـة الخانجـي بالقاهرة، ١٤١٨ هــ/ ١٩٩٨م.
- الأندلـسي، أبـو حيـان محمـد بـن يوسـف (ت: ٧٤٥هــ): **التذييـل والتكميـل في شرح كتاب التسـهيل**، تحقيق: حسـن هنـداوي، ط١، دار القلم – دمشـق (مـن ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشـبيليا.
- بشـارات، أحمـد سـليمان: **قضيـة القـوة والضّعـف وأثرهـا في التّعليـل النحـويّ**، مجلـة الثقافة والتنميـة، القاهـرة العـدد(٤٨)، لسـنة ٢٠١١م.

- بنـي مصطفـى، عبير: صفـات قوّة الأصوات عند سـيبويه، **مجلـة الجامعة الإسـلامية للبحوث** الإنسـانيّة، المجلد ٢٢، العدد الأول، ٢٠١٤م.
- الجزولي، أبو موسـى عيسـى بن عبدالعزيـز (ت: ٦٠٧هـ): **المقدمة الجزوليـة في النحو**، تحقيق: شـعبان عبدالوهـاب محمـد، راجعه: حامد أحمـد نيل، وفتحـي محمد أحمد جمعـة، ط١، مطبعة أم القـرى جمع تصويـري، دار الغد العربي.
- ابـن جنـي، أبـو الفتـح عثـمان (ت: ٣٩٢هــ): **الخصائـص**، تحقيق: محمـد علي النجـار، ط٤، الهيئـة المصريـة العامة للكتـاب، بغـداد، ١٩٩٠م.
- ابـن جنّـي، أبـو الفتح عثـمان (ت: ٣٩٢هــ): **سر صناعـة الإعراب**، تحقيق ودراسـة: حسـن هنـداوي، ط٢، دار القلم، دمشـق، ١٤١٣هــ/ ١٩٩٣م.
- ابـن جنـي، أبـو الفتح عثـمان الموصـلي (ت: ٣٩٢هـ): **علـل التثنيـة**، تحقيق: صبيـح التميمي، ط١، مكتبـة الثقافـة الدينيـة – القاهرة.
- ابـن جنـي، أبـو الفتـح عثـمان بـن جنـي (ت: ٣٩٢هــ): **المحتسـب في تبيـين وجـوه شـواذ القـراءات والإيضـاح عنها**، تحقيق: عـلي النجدي ناصف وعبدالفتاح إسـماعيل شـلبي، ج١، ط٢، ١٩٦٦م.
- ابـن جنّـي، أبـو الفتح عثمان بـن جنـي (ت: ٣٩٢هـ): **المنصـف، شرح كتـاب التصريف لأبي عثـمان المـازني**، ط١، دار إحياء التراث القديـم، القاهرة، ١٣٧٣هــ/ ١٩٥٤م.
- الجوهـري، أبو نصر إسـماعيل بن حمـاد الفـارابي (ت: ٣٩٣هـ): **الصّحاح تـاج اللغة وصحاح العربيّـة** تحقيـق: أحمـد عبدالغفـور عطـار، ط٤، دار العلـم للملايـين، بـيروت، ١٤٠٧هــ/ ١٩٨٧م.
- ابـن الحاجـب، جمـال الديـن عثـمان بـن عمـر (ت: ٦٤٦هــ): **أمـالي ابـن الحاجـب**، دراسـة وتحقيـق: فخـر صالح سـليمان قـدارة، دار عـمار – الأردن، دار الجيل – بـيروت، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م.
- حامـد عبدالمحسـن كاظم، عقيـل كاظـم عـايـز: المراعـاة في النحو العـربيّ، **مجلة كلية التربيـة الأساسـية للعلـوم التربويـة والأساسـية**، جامعة بابل، عـدد٢١، لسـنة ٢٠١٥م.
- ابـن الخبـاز، أحمد بن الحسـين (ت: ٦٣٨هــ): **توجيه اللمع**، دراسـة وتحقيق: فايـز زكي محمد ديـاب، ط٢، دار السـلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – القاهـرة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- ابـن الخشـاب، أبـو محمـد عبـدالله بن أحمـد (ت: ٥٦٧هـ) **المرتجـل (في شرح الجمـل)**، تحقيق ودراسـة: عـلي حيدر، ط١، دمشـق، ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢م.
- الخطيب، محمد عبدالفتاح: ضوابط الفكر النحويّ، دار البصائر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- الدجيـلي منـير، والحريـزي، عائـد كريـم: نظريـة القـوة والضّعـف في الأصوات عنـد أبي علي الفـارسي في كتابـه الإغفـال، **مجلـة اللغـة العربيـة وآدابها**، جامعـة الكوفـة، الكوفـة، العدد ١٢.
- الدماميني، محمـد بـدر الدين بن أبي بكر بـن عمر (ت: ٨٢٧هـ): **تعليق الفرائد على تسـهيل الفوائـد**، تحقيـق: محمد بن عبدالرحمن بـن محمد المفـدى، ج٣، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الزبيـدي، محمّـد بـن محمّـد بـن عبدالـرزّاق الحسـيني (ت: ١٢٠٥هـ): **تـاج العـروس مـن جواهـر القامـوس**، تحقيـق: فـراج أحمـد عبدالسـتار وآخريـن، الكويـت، مطبعـة حكومـة الكويـت، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.
- الرمـاني، أبـو الحسـن علي بن عيسـى بن عـلي (ت: ٣٨٤هـ): **رسـالة منازل الحـروف**، تحقيق: إبراهيـم السـامرائي، ط١، دار الفكر، عمان.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت: ٣٨٤هـ) **شرح كتاب سيبويه** [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) تحقيق: سيف بن عبدالرحمن بن ناصر العريفي، رسالة دكتوراه، إشراف: د. تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام- الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الزجاجـي، أبـو القاسـم عبدالرحمـن بـن إسـحاق (ت: ٣٣٧هـ): **الإيضـاح في علـل النحو**، تحقيـق: مـازن المبـارك، ط٣، دار النفائـس، بـيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- الزجاجـي، أبـو القاسـم عبدالرحمـن بـن إسـحاق (ت: ٣٣٧هـ): **اللامـات**، تحقيـق: مـازن المبـارك، ط٢، دار الفكـر، دمشـق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ابـن الـسراج، أبو بكـر محمد بن السري بن سـهل (ت: ٣١٦هـ): **الأصـول في النحو**، تحقيق: عبدالحسـين الفتلي، ط١، مؤسسـة الرسالة، بيرو ت.
- سـيبويه، أبـو بـشر عمرو بـن عثـمان بـن قنـبر (ت: ١٨٠هـ): **الكتـاب**، تحقيق: عبدالسـلام محمـد هـارون، ط٣، مكتبـة الخانجـي، القاهـرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- السـيوطي، جـلال الديـن عبدالرحمـن (ت: ٩١١هـ): **الأشـباه والنظائـر في النحـو**، وضـع هوامشـه: فريـد الشـيخ، ط١، دار الكتـب العلميـة، بـيروت.

- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: ٩١١هـ): **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط١، المكتبة التوفيقية. القاهرة.
- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت: ٧٩٠هـ): **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، تحقيق: مجموعة محققين وهم: • الجزء الأول: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين • الجزء الثاني: د. محمد إبراهيم البنا. • الجزء الثالث: د. عياد بن عيد الثبيتي. • الجزء الرابع: د. محمد إبراهيم البنا: د. عبدالمجيد قطامش. • الجزء الخامس: د. عبدالمجيد قطامش. • الجزء السادس: د. عبدالمجيد قطامش. • الجزء السابع: د. محمد إبراهيم البنا: د. سليمان بن إبراهيم العايد: د. السيد تقي. • الجزء الثامن: د. محمد إبراهيم البنا • الجزء التاسع: د. محمد إبراهيم البنا، ج٤، ط٤، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧م.
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ): **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبدالإله النبهان، ج١، ط١، دار الفكر - دمشق، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- غيداء كاظم عبدالله: **مفهوم القوة والضّعف في اللغة العربيّة**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، المجلد (٢٠) العدد٣، ٢٠١٧م.
- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: ٣٧٧هـ): **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- الفاكهي، عبدالله بن أحمد (ت: ٩٧٢هـ): **شرح كتاب الحدود في النحو**، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧هـ): **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
- الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو (ت: ١٧٠هـ): **الجمل**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥، القاهرة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو (ت: ١٧٠هـ): **كتاب العين**، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ): **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ): **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**، تحقيق: أحمد حسن فرحات، ط٣، دار عمّار، عمّان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٩٦م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ) **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- محمد عيد: **النحو المصفى**، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٤٤.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي (ت: ٧١١هـ): **لسان العرب**، ط٣، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، (ت: ٧٧٨هـ): **شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)**، دراسة وتحقيق علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ١٤٢٨هـ.
- النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ): **إعراب القرآن**، وضع حواشيه وعلق عليه: عبدالمنعم خليل إبراهيم، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
- ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين، عبدالله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ): **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ج١، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله بن العباس (ت: ٣٨١هـ): **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ): **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- اليمني، أبو الخير تقي الدين منصور بن فلاح (٦٨٠هـ): **المغني في النحو، تحقيق**: عبدالرزاق عبدالرحمن السعديّ، ج٢، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩م.